

## ممارسة التعذيب في الجزائر 1962-1991

ص. د. سيدهم وم. آيت مبارك (م.)

494	1. مقدمة
496	2. لمحة عن التعذيب من الاستقلال إلى سنة 1987 م
499	1.2. الرائد لخضر بورقعة (1968 م)
515	2.2. بيان حزب الطليعة الاشتراكية (1971 م)
518	3.2. رسالة من والدة محمد إسماعيل مجبر (1975 م)
520	4.2. فرحات عباس (1976 م)
521	5.2. محمد بن يحيى (1978 م)
525	6.2. الشيخ عبد اللطيف سلطاني (1982 م)
531	7.2. صالح بوزينة (1984 م)
537	8.2. علي فوزي ريعين (1985 م)
540	3. نظرة عن التعذيب إبان انتفاضة أكتوبر 1988
541	1.3. تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
543	2.3. الشهادات
543	1.2.3. نور الدين خلوط
546	2.2.3. حكوم عدّات
548	3.2.3. عبد القادر زعباط
550	4.2.3. ساكن من عين البنيان
551	4. خلاصة

## 1. مقدمة

إنّ هدف هذه المجموعة من الشهادات هو إبراز بعض المعالم التي تخص ممارسة التعذيب منذ الاستقلال (1962 م) إلى ما قبل انقلاب يناير 1992 م.

هذه الفترة مهمة لأنها المرحلة الوسطى التي انتهت إلى رجوع التعذيب المؤسساتي والنظامي على نطاق واسع، أي أنها فترة انتقال من التعذيب كأسلوب حكومي فرنسي إلى التعذيب كأسلوب حكومي جزائري. فتعتبر هذه الفترة مدرجاً تأميم التعذيب، إذا صح القول، حيث تحوّل التعذيب خلالها في نظرنا من ممارسة فرنسية عادية قبل 1962 م إلى ممارسة جزائرية عادية بعد 1992 م.

بالطبع إنّ ممارسة الجزائريين التعذيب على جزائريين آخرين تعود إلى ما قبل 1962 م. فمثلاً من المعروف أنّ العقيد عميروش تسبب في تعذيب وإعدام عدد كبير من المجاهدين والفدائيين المثقفين بعدما أخذ هذا القائد الشجاع والمشهور بعملية تسميم وتضليل نفذتها المخابرات الفرنسية (عملية Bleuite). ومن المعروف أيضاً أن العنف السياسي بين الجزائريين سبق الاستقلال<sup>أ</sup>. ولكن هذه الممارسات كانت استثنائية (كعملية Bleuite) أو خاصة (القصد من الاغتيالات كان مصالح خاصة لفائدة أفراد أو عصابات) ولم تكن ممارسات دولة جزائرية كما هو الحال منذ الاستقلال الذي نعتبره نقطة انطلاق مدرج تأميم التعذيب.

لقد تطوّر تأميم التعذيب بالتتابع والتدرّج. ففي العقدين الأولين من الاستقلال كان التعذيب ممارسةً سياسيةً حصراً ومشتتةً وذات نطاق محدود، لا تستهدف إلا نخبة من المعارضين، منهم قادة ومسؤولون سابقون في جبهة وجيش التحرير الوطني وبعض العلماء والمفكرين. أما في الثمانينات فتوسّع كثيراً نطاق التعذيب بعدما بدأت شرعية ومصداقية النظام تتدهور وتوسّع نطاق الاحتجاج والمعارضة. فتصاعد ظهور التعذيب أثناء أحداث القبائل في 1980 م، وحين قُمعت الحركة الإسلامية سنة 1982 م، وعند اعتقال أنصار بن بلة سنة 1983 م، وإبان اضطهاد عدد متزايد من المحتجين والمعارضين من كل السيارات بين 1985 و1987. ووصل هذا التصاعد في ممارسة التعذيب حداً خطيراً وجديداً - أوج نسبي في تاريخ التعذيب - أثناء انتفاضة أكتوبر 1988 م.

<sup>أ</sup> يجدر ذكر اغتيال عبان رمضان وعباس لغرور وعلي ملاح وعباس لعموري وشريط زهري وبشير شهباني وعبد الكريم سوئي وحاج علي والعقيد بوسيف.

سيحاول هذا النص إبراز معالم هذا المدرج التاريخي وإبانة بعض جوانبه بشهادات مختارة تناسب فتراته الحاسمة. ونعتقد أن هذا العمل إبراز للمعالم فقط إذ أن عينة الشهادات المعروضة هنا غير نموذجية كمّاً ونوعاً.

من الجانب الكمي إنّ عدد الشهادات المتوفرة تافه بالنسبة إلى عدد حالات التعذيب المؤكدة. فما زالت أغلبية الضحايا صامتة، ربما لأنّ الجلادين لا يزالون في وظائفهم ولأنّ مديري الجلادين لا يزالون في السلطة. فالصمت ارتكاس لحماية النفس يرسخه الاستبداد، وذلك لأنه يسهل على المستبد التحكم في مواطنين صامتين ومحتجين. ولا تزال الجهود لكسر هذا الصمت محدودة، إن لم تكن معدومة، وفي عهد الاستئصال الحالي نادراً ما يهتم الكتاب بالحفاظ على الذاكرة الاجتماعية بشأن القمع منذ الاستقلال.

أما من الجانب النوعي، فإنّ عينة الشهادات المعروضة هنا محاولة لإسماع صوت الضحايا من كل التيارات السياسية، غير أن هذه الصفة (الهوية السياسية) ما هي إلا صفة واحدة من مجموع الصفات التي يجب الدراية بها لفهم وتبيين مدرج تأميم التعذيب. على ما نعلم لم ينجز إلى حد الآن أيّ عمل إحصائي أو تحقيقي أو توثيقي أو تحليلي أو تبيني بشأن: أ) الضحايا وما تعرضوا له من تعذيب، وعواقبه الجسمية والنفسية والاجتماعية والسياسية؛ ب) مسؤولي التعذيب السياسيين والعمليّاتيين، ونظام التعذيب، ووسائل التعذيب، وتقنيات وأدوات التعذيب، والمعدّين وأساليب توظيفهم وتكوينهم وكذا تطورهم في مهنتهم؛ ج) مواقف القضاء والطبقة السياسية إزاء ممارسة التعذيب وكذا ردود أفعال شرائح المجتمع المختلفة.

نظراً للفراغ الإخباري الكبير الذي يجب سده قد يبدو هذا النص تافهاً، غير أنه يشكّل خطوة أولى ضرورية لتأريخ ما كابده المجتمع الجزائري على يد معدّيه. إن السير من المكتوم إلى المعلن ومن المجهول إلى المعلوم في هذا الموضوع أمر ضروري إن كان طويلاً ومؤملاً، وذلك لأنّ التحرير والمصالحة يقتضيان قلب ما يفعله الاستبداد بالذاكرة الاجتماعية. إنّ الأنظمة الاستبدادية تهدم الذاكرة الاجتماعية للهيمنة على المجتمع، في حين أنّ المجتمعات التي تسعى للتحرر والمصالحة ترمم كيانها استناداً إلى معلومات وبيّنات صحيحة بشأن الفظائع وليس إلى السهو والنسيان. ليس مشروع استرجاع الذاكرة الاجتماعية بتّرف فكري خاص بالمجتمعات المثقفة المستقرة، بل هو عمل تحريري وتمهيد لتفكيك الاستبداد، وكذا لتحويل سلطة الذاكرة من النظام المستكبر إلى المجتمع المستضعف.

فُصِّل هذا النص بطريقة بسيطة، فيعرض الفصل الثاني عينة من الشهادات حول التعذيب منذ الاستقلال إلى سنة 1987 م، وسيسبق هذا العرض سرد موجز لفصول التعذيب التي تتطرق إليها الشهادات. وخصص الجزء الثالث حصراً للتعذيب إبان انتفاضة أكتوبر 1988 م. أما الجزء الرابع فهو تلخيص للمقالة.

## 2. لمحة عن التعذيب من الاستقلال إلى سنة 1987 م

بعث الاستقلال أملاً كبيراً أن الجزائر المعذبة ستُحْظَر ممارسة التعذيب نهائياً.

وقد تم ذلك رسمياً على الأقل، حيث مُنِع التعذيب حسب المادة 10 في دستور 1963، الذي وصف هذا التحريم بأنه «أحد الأهداف الرئيسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية». ولكن كما قال شلي «لقد اعتُقل محمد بوضياف، وهو نائب الحكومة المؤقتة بالعاصمة يوم 21 يونيو 1993، في نفس الوقت الذي كان النواب يناقشون منع التعذيب وطرق استئصاله من الجزائر. واعتُقل في نفس الحين موسى قبائلي، وهو أحد مؤلفي كتاب الغنغرينة (La Grangrène)، في مدينة بشّار. وروى بوضياف في كتابه بعنوان *آين تتجه الجزائر؟* أنه تعرّض لمعاملة قاسية وسيئة»<sup>ب</sup>.

بعد ذلك بشهور ظهر التعذيب في قضية ذراع الميزان وقضية حاسي بلال وكذلك خلال «الأزمة القبائلية». أما التعذيب غير الظاهر، فكان سبق أنه سُلط على العديد من المعارضين، أو المتهمين بالمعارضة، اعتُقلوا بدون مذكرة بالقبض من طرف الأمن العسكري أو الدرك الوطني وحُبسوا بأماكن سرية لمدة أسابيع أو أشهر، ثم أُفرج عن بعضهم بدون أدنى شرح أو اعتذار.

فعلا، فمشروع *جزيرة* التعذيب المشؤوم يرجع إلى 1963 تحت حكم بن بلة. كان بن بلة يستنكر التعذيب في الاجتماعات العامة، ولكن هذا لم يمنع من تنكيل وإهانة الرجال بالكهرباء والخنق بالماء لقمع أية معارضة. كان التعذيب من صنع المخابرات العسكرية في الدرجة الأولى ومارسه الدرك الوطني والشرطة إلى حد أقل. فكان الأمن العسكري يعتقل المعارضين والمشتبه فيهم بالمعارضة في الزنانات الموروثة من الاستعمار، ويُسلط عليهم نفس فنون التعذيب التي مارسها فرنسا على الجزائريين قبل الاستقلال.

<sup>ب</sup> E. Chalabi, L'Algérie, l'Etat et le droit 1979-1988, Arcantère, Paris 1989

وكتب هنري ألاق في مقدمة الوثيقة التي نشرها بعنوان *معدّبي الحراش*: «لقد كان التعذيب يُمارس بالأمس وها هو يُمارس اليوم أيضا. ليست أسماء الجلادين بفولك، وإرولا، وشاربونيه ودونيس [أسماء فرنسية]، بل أصبحت بن حمزة، وخلييل، وسعيد والهادي. إنّ علاقة الأبوة بين الأولين والآخرين واضحة جداً حتى أن الآخرين لا يرجعون إلى الأولين فحسب، بل يزعمون بأنهم أحسن عملا منهم.» هذه الوثيقة تجمع شهادات المساجين المعدّين بعد الانقلاب الذي قام به بومدين في جوان 1965.



أحمد بن بلة وهواري بومدين

وطيلة عام 1965، وخاصة بعد انقلاب يونيو، كانت الاعتقالات تستهدف اليساريين الموالين لبن بلة، والصحافيين والنقائين، والطلبة و«الأقدام الحمراء» في منطقة المقاومة الشعبية، الذين تعرضوا كلهم للتعذيب.

بعد توطيد حكم بومدين ظهر التعذيب من جديد عام 1971 لما اعتُقل عشرات الأعضاء من منظمة القِيم الإسلامية وتعرضوا للتعذيب؛ ومن المعروف أنّ أحدهم تعرّض لعنف جنسي.

في نوفمبر 1976، اعتُقل مئات النشّطين في صفوف التيار الإسلامي وتعرضوا للمعاملة السيئة والمهينة، كما تعرّض بعضهم للتعذيب. وفي سنتي 1976 و 1977 أُهمّ ثلاثة فرنسيين ولبناني بالتجسس الاقتصادي وتعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم واستنطاقهم.

وبعد وصول الشاذلي بن جديد إلى الحكم بسنة واحدة، ظهر التعذيب والمعاملة الوحشية والمهينة في يناير 1980 بعد المظاهرات التي حدثت في العديد من مدن الشرق الجزائري للتنديد بالمساس بالقيم الإسلامية، وبعد ذلك بشهر أثناء أبريل 1980 بتيزي وزو عندما قُمع واعتُقل مئات المتظاهرين كانوا يطالبون بالاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغية.

في يومي 2 و3 من شهر فبراير 1982 م تعرض سكان الحي القديم كرابا عمروس للتعذيب العقابي. كان هذا الحي الحربي يعاني من وضع مزري بعدما تفشى فيه مرض التهاب السحايا، فلما وزعت الولاية حصة من المساكن الجديدة الموعودة والمحجوزة لسكان الحي على أغنياء المدينة، شرع سكان الحي في الاحتجاج، فانتدبوا خمسة أشخاص للتحدث باسمهم غير أنهم اعتُقلوا. فخرج كل السكان، حتى النساء والأطفال، مطالبين بـ«العدالة الاجتماعية» وتطبيق الميثاق. عندها هجمت الشرطة على النساء مما

أثار غضب سكان المدينة فهجموا على مقر الولاية، ومقر حزب جبهة التحرير الوطني وكذا مقر البلدية. بعد ذلك عُزِلَ حي كرابا عمروس وأُخِضَ لمنع التجوال، وتعرض عدة من السكان للتعذيب. وحُكِمَ بعدها على أربعين من سكان الحي، من بينهم نساء وأطفال، بدعوى أنهم «مجرمون خطرون».

بعد ذلك بشهرين، من 20 إلى 24 أبريل 1982 م اهتزت مدن سدي بالعباس، ومعسكر، ومستغانم، وغليزان، وتلمسان ومدن أخرى بالمنطقة الوهرانية جراء إشاعات بأن امتحان البكالورية سيكون انتقائياً جداً، فتعرضت هذه المدن للاعتقالات العشوائية والمعاملة الوحشية والمهينة والمحاكمات الجائرة. وفي شهري نوفمبر وديسمبر من نفس السنة تعرض العديد من أعضاء الحركة الإسلامية للاعتقال من بينهم 23 عضواً بارزاً شهد حوالي عشرة منهم بأنهم تعرضوا للتعذيب.

وفي خريف العام التالي، أي في بداية أكتوبر 1983، اعتُقل حوالي أربعين مناصراً للرئيس السابق بن بلة من طرف الأمن العسكري. وصرّح الكثير منهم خلال محاكمتهم سنة 1985 م بأنهم تعرضوا للتعذيب.

وبين يوليو وسبتمبر من عام 1985، اعتُقل السيد عبد النور علي يحي، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع على حقوق الإنسان، وأعضاء آخرون، وكذا أعضاء من جمعية أبناء الشهداء والحركة الثقافية الأمازيغية. أكد ثلاثة منهم بأنهم تعرضوا للتعذيب. وفي نفس السنة اعتُقل عشرات الإسلاميين صرّحوا أيضاً عند محاكمتهم أنهم تعرضوا للعداوب.

في منتصف شهر يوليو 1986، استُدعي المواطن عبد الوهاب عبد الرحمان إلى مركز الشرطة ثم اعتُقل في مكان سري بمركز الشرطة بوهران. بعد ذلك تلقت عائلة عبد الرحمان جثمانه، وقالت لها السلطات أن سبب وفاته هو «حادث مرور». وفي نهاية سبتمبر من نفس السنة اعتُقل المواطن مصطفى عريس من طرف الأمن العسكري ثم أُرجع إلى عائلته بجراح بليغة توفي على إثرها بمستشفى وهران. كما توفي في منتصف سبتمبر المواطن سلام لمالي، الذي كان قد سُجن بدون محاكمة في أكتوبر 1993 بالسجن السياسي بالبرواقية، من جراء «عملية» حسب التقرير الرسمي.

في خريف 1986 اهتزت عدة مدن في الشرق الجزائري، فبعد تحرك تلاميذ الثانويات بالعاصمة في منتصف شهر أكتوبر امتد ذلك العصيان إلى تلاميذ وطلبة مدينة قسنطينة في بداية نوفمبر، فتدخلت الشرطة في حرم الجامعة مما أدى إلى مظاهرات كبيرة في كافة أنحاء المدينة. فقتل أربعة شبان واعتُقل أكثر من 200 شاب وتعرضوا للمعاملة الوحشية

والمهينة من طرف رجال الشرطة. بعد ذلك بأيام انتشرت الاحتجاجات إلى مدينة سطيف حيث تعرّض العشرات من الشباب لنفس المصير بأسفل بناية الولاية. وقد أشرف على قمع الاحتجاجات والي المدينة بنفسه، خليفة بن جديد أخ الرئيس، وكان أثناءها مرتدياً لباساً عسكرياً ويده رشاشة.

وفي يوليو 1987، عند محاكمة 188 عضو من الحركة الإسلامية، ومنهم من كان قد اعتُقل عام 1985، صرّح معظمهم بأنهم تعرّضوا للتعذيب من طرف الأمن العسكري ومن طرف الشرطة.

بعد هذا السرد الموجز لبعض فصول التعذيب منذ الاستقلال إلى 1987، تقدّم الآن بعض الشهادات المختارة - على نمط المتكلم المفرد - عن التعذيب في هذه الفترة.

## 1.2. الرائد لخضر بورقعة (1968 م)

المصدر: مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد اغتيال الثورة، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر 1990، ص. 175-191.

قصّتي مع رجال مخابرات بومدين: السجن، الاستنطاق والتعذيب اللاإنساني.

### رحلة الاستنطاق والسجون

عدت إلى بيتي وأسرّتي بعد رحلتي إلى أوروبا وبدأتُ حياتي العادية. وفي أحد الأيام بينما كنت أتحول في شارع العربي بن مهيدي بالعاصمة قادتني خطاي إلى مغارة أحد معارفي. وما أن هممت بالدخول حتى حاصرني عصابة رجال بلباس مدني وقيدوا يديّ على مرأى من المازة واقتادوني إلى سيّارة سوداء من نوع بيجو 403. وبعد لحظات قصيرة أدخلوني مركز شرطة يقع في شارع كافينياك. مكثت به إلى غاية منتصف الليل وكان حراسه يتناوبون على مراقبتي ويقف منهم الواحد إلى جانبي ينظر إليّ في دهشة ثم يغيب عني دون أيّ كلام. اقتادوني ثانية إلى مبنى ضخم وألقوا بي في زنزانة مظلمة تقع في أسفل المبنى. وعلمتُ بعد حين أنّ في ذلك المعتقل يوجد سجناء آخرون مُتهمون بالانتماء إلى حركة كريم بلقاسم.

استمرّت إقامتي في تلك الزنزانة شهراً كاملاً عرفت فيه جميع ألوان التعذيب الجسدي والنفسي كالضرب بالهراوات والرّفس بالأقدام وتسليط الصّدمات الكهربائية على المناطق والأعضاء الحساسة من الجسم دون غيرها، وهم يلقون من حين لآخر على رأسي وجسمي المياه القذرة. كان لون التعذيب وأسلوبه يتغير بتغير الجلادين، وكلما أشرفت

على الهلاك وأصبت بغيوبة كانوا يوقفون حملة التعذيب حتى إذا عدت إلى وعيي استأنفوا التعذيب من جديد. لم أكن أتصور أن داخل أجهزة أمننا نفسيات امتلأت حقدًا على الإنسان إلى الحد الذي رأيت. وبدأت مع مرور الأيام والشهور أتكيف نفسيًا مع كوابيس التعذيب اليومي إلى درجة أنني فقدت الإحساس بالألم وصارت بيني وبين الجلادين قضية تحدّ خطيرة، فلا الجلادون كان يوسعهم أن يحطموا معنوياتي فأبوح بما في صدري، ولا كان بإمكانني أن أموت أو أتنازل عن مبادئ.

وتطور الصراع إلى نقطة المستحيل. فكنت أكرر على مسامع الجلادين أنّ كل ما أعرفه لا يخفى عن أجهزة أمنهم، ولكنهم بقوا يراهنون على عاملي التعذيب والوقت لمعرفة كل ما يخفيه صدري من معلومات وأسرار. استمرّ ذلك الوضع إلى غاية 27 أوت 1968، يوم حملوني شبه مشلول إلى سجن الهواري بوهران حيث قضيت مدة شهرين في السجن دون أن تعلم أسرتي ولا أصدقائي عن مكان وجودي. وكلما سألت عائلتي عن مصيري أجابتها أجهزة الشرطة: «نحن أيضاً نفتش عنه لإلقاء القبض عليه لذا يجب أن نتعاون جميعاً للعثور عليه!»

#### من جحيم التعذيب إلى جحيم الزنزانة

منعوني من غسل ثيابي التي لم أغيرها طيلة ثلاثة أشهر عانيت فيها من السجن والتعذيب. ولما كان موعد نقلي من زنزاني بالعاصمة إلى زنزانة جديدة في سيدي الهواري، قيّدوا يديّ بالحديد وأوثقوني إلى سجناء آخرين مقيدين مثلي، وعصبوا عيوننا جميعاً حيث كان يستحيل علينا معرفة ما إذا كنا في النهار أم في الليل. ثم حشرونا جميعاً في شاحنة قدرة معدومة التوافذ ولا يدخلها الهواء، تتصاعد منها روائح كريهة تبعث على الغثيان والموت. انطلقت بنا تلك الشاحنة الملعونة نحو مدينة وهران وقطعت بنا ونحن على تلك الحال ما لا يقل عن خمس مائة كيلومترا. كانت مفاجأتنا أكبر عندما دخلنا سجن سيدي الهواري وبدأ حراس السجن يفتحون الأبواب وكثر هرج تلك الأبواب وصرير المفاتيح. أدركت وأنا معصوب العينين أن للسجن أبوابا كثيرة لكنهم لم يبقوا عليّ في الطابق السابق بل أنزلوني عبر سلاّم لولبية ذات مدرجات كثيرة إلى أعماق الأرض حيث أودعوني في زنزانة منفردة في الطابق السفلي من سجن سيدي الهواري. إنّ هذا السجن بمثابة قلعة مظلمة على البحر بها دهاليز لإخفاء الأسلحة والأمتعة وممرات وأنفاق بناها الأسبان أيام غزوهم لبلادنا ليحتموا بها من ضربات المجاهدين الجزائريين. وتعتبر تلك القلعة حصنا منيعا ولكنها في الحقيقة سجن مخيف وفظيع يبرده القارص شتاءً وبحشرات السائمة وأوساخه وبوجهه الحزين الذي يبعث الرعب في النفس. كانت الزنانات على شكل آبار أقيمت



على حافة الممرات، فهي كالغفاريت تفتح أفواهاها في الظلام لتلتهم البشر بلحمهم ودمهم وأرواحهم.

كان أكبر خصومي في زنزاني الصّمت. ذلك الخصم العنيد القاتل الذي تشقه من حين لآخر قعقة باب أو وقع جزمات السجان الغليظة أو سعال مقيت.

أما الزنزانة فلم تكن تتسع لأن أمدد جسمي وأريحه قليلاً إذ لم تتعد مساحتها المترين على متر واحد. رفّع السجان العصابة عن عيني ودفعني بأعقاب بندقيته إلى داخل الزنزانة فلم أتمالك نفسي وسقطت أرضاً. بعدها أدركت أنّ أرضية الزنزانة تقع دون مستوى عتبة بابها. استقر جسمي داخل الجب وبدأت أتلّمس أسرار المكان فاكتشفت أن تهوية الجب تتم عبر فراغ وشقوق تقع أسفل باب الزنزانة المرتفع. لم أستطع ملامسة الباب إلا بعد أن زحفت على ركبتي صعدوا على الممرّ الأملس. واجهت مأساة أخرى بعد أزمة التهوية وهي عدم الحصول على أثر لقضاء حاجتي. لم أعثر على ثقب ولا فتحة ولا نافذة، فكل ما هنالك ظلام وطلاسم، إنّه شيء لا يصدقه عقل ولا يقبله منطق آدمي. بدأت أتعلم الحياة في الظلام وأتكيف مع السواد الدائم وأبصر حقائق زنزاني بجدرانها الترابية ذات الروائح الكريهة المخيفة، وسقفها المبلل الذي غدا مأوى لحشرات سامة، وحيطانها الرطبة المشققة، وأرضيتها ذات الحجارة الناتئة التي يتعذر عليّ التمدد. وخزنتي هذه الأحجار المستنّة ويئست من وجود حلّ لمشكلتي وحزنت حزناً ليس بعده حزن لفرقي زنزاني الأولى في العاصمة.

استمرت مقاومتي للموت والجنون في ذلك القبر المخيف ثلاثين يوماً بلياليها. كان الواقع لدي وهماً والوهم واقعاً، وتعلمت من صلب الجحيم أنّ المهمجية إذا ركبت بعض النفوس صارت معولاً خطيراً لهدم الإنسانية وتدمير شرفها. وفي صبيحة يوم 27 سبتمبر 1968 فتح السجان باب القبر المخيف وصرخ بصوت عال: «أزحف كي تتمكن من الخروج!» وفعلاً بدأت أزحف إلى أن تمكنت بمشقة من الوصول إلى أرضية الممر حيث وجدت نفراً من حُرّاس السجان وما هم في الحقيقة إلا عناصر من أعوان الأمن العسكري كما علمت فيما بعد. أركبوني سيارة خاصة وأعادوني إلى العاصمة وقبل أن يدخلوني السجن طافوا بي كثيراً في شوارع المدينة وأنا معصوب العينين كي لا أتمكن من تحديد مكان وجودي. كدت أتقياً من فرط الجوع وأثر التعب والدوران في ذلك الظلام الدامس وأخيراً توقفت السيارة الكريهة وقادني زبانية السجن إلى قفص حجري جديد. وما أن دخلت الزنزانة حتى قال لي كبيرهم: «أنت الآن بين أياديّ آمنة. إنك مع رجال الأمن

الوطني، وأعدناك إلى العاصمة لاستكمال البحث معك لأنّ الاستنطاق الأول غير كاف بالمرّة.»

بدأت جولة جديدة مع الجلادين والاستنطاق. آلاف الأسئلة تتساقط من أفواههم ليلاً نهاراً، لا يتوقف الواحد منهم حتى يبدأ الثاني ليترك فرصة للثالث ثم تأتي مجموعة كاملة تستنطقني في دفعة واحدة. تشعبت الأسئلة ولم تعد تعني موضوعاً بعينه ولا قضية محدودة ولا تهمة واضحة، فتأكد لي أنّ الجلادين أناس مرضى نفسياً لا همّ لهم سوى أن يتلدّذوا بعذاب المساجين وبأثبات أصواتهم. لم يتركوا موضوعاً في حياتي العامّة أو الخاصّة إلا وطرقوه طالبين أدقّ تفاصيله، فتداخلت عندي المفاهيم ولم يعد يهمّني ما يريدون، وأصابني إرهاق خطير من فرط الجوع وقلة النوم وشدة الإهانات والمبالغة في التعذيب. كنت اعتقد أنّ نهايتي ستكون على أياديهم. كانوا ينظرون إلى آثار الرصاص الذي انتشر على جسدي من أيام حرب التحرير الكبرى - لما كنا نواجه عدواً شرساً بصدور عارية وأقدام حافية وهو يرمينا بقنابله ومدافعه ويرشقنا برشاشات جنوده. كانوا ينظرون إلى مواقع الرصاص ويطفنون عليها بقايا سجائرهم ويكوونها بقطع حديد ساخنة ويتساءلون في سخرية واستهزاء: «هل هذه حقاً آثار رصاص العدو أم أنها عضّة كلب؟» ويضيف آخر: «فعلاً، هي بقايا أنيابه هنا.» ويسأل ثالث: «هل كان المجاهد رجلاً شجاعاً فعلاً يستطيع الصمود أمام المدفع وطلقات الرشاشات؟ فأرنا اليوم هذه البسالة!» ثم تغوص أظافرهم بوحشية في جسمي فتمزق مواقع جراحي القديمة.

ولما يئس الجلادون من إمكانية قهري نفسياً لجؤوا إلى أسلوب جديد يريجهم مني قليلاً قبل أن يستأنفوا جولة أخرى من الاستنطاق، بحيث يشدون يديّ إلى السقف بسلسلة من حديد ويدلون جسدي في الهواء وأظل على ذلك الوضع مدّة من الوقت حتى أتخيل أن أعضائي فصلت عن بعضها فصلاً، ثم يضع أحدهم كرسيّاً تحت رجليّ فيتهالك جسمي فوقه لحظة، ثم يسحبه بسرعة فائقة من تحت رجليّ فأحسّ أني أنزل إلى هاوية سحيقة. طيلة ذلك التعذيب كان الجلادون يتفكّهون ويتنافسون على اختراع أنماط أكثر بشاعة وإثارة للتهكّم علي. وكانت عصيّهم الحديدية المغلفة بالمطاط لا تفتأ تجلدي دون توقّف. ولم يخلو لهم ضربني إلا على المناطق الحساسة من جسمي!

استمرّت في مقاومة الموت وازدادت إصراراً على الحياة إلى درجة لا سابق لها لأن قلبي كان مفعماً بالإيمان كارهاً للشر. جن جنونهم لفرط مقاومتي العذاب وهالهم أني لم استرحمهم بكلمة واحدة ولم يتجاوز طليي إياهم بعض جرعات ماء صدوها عني دائماً. بل

كانوا يلقون على رأسي وفمي مياه قذرة آسنة حتى يمتلئ بطني فيصعد أحدهم ليدوس عليه بأقدامه فيسيل الماء من فمي وأذنيّ ومناطق عديدة من جسمي.

تواصل فصل التعذيب منذ عودتي من سجن وهران شهراً آخر. لم أبح فيه للجلادين بغير ما بُحْتُ لهم به أول مرة. فملّوا من استنطائي وضاقوا بتعذيبي وقرروا إعادتي إلى السجن. حملوني من زنزانة الموت البطيء على متن شاحنة أكثر اتساعاً من سابقاتها وراحوا يتجولون بي في شوارع العاصمة لإيهامي بأنهم غيروا مقرّ سجنّي. ولكن بعد ساعات قليلة أعادوني معصوب العينين إلى نفس المكان الذي أخرجوني منه. لقد أدركت من خلال عدد السلاّم والانحرافات وصليل المفاتيح أنني عدت لنفس السجن الذي خرجت منه. وجاء قول الحق ليؤكد ظني إذ ما إن أعادوني حتى ارتفع صوت المؤذّن وقد أراح نفسي بكلمة «الله أكبر، حي على الصلاة، حي على الفلاح»، فارتفعت معنوياتي وازددت تشبثاً بالحياة وإصراراً على المقاومة.

أجلستني مسؤول الأمن مقابلاً له على كرسي، مقيد اليدين والرجلين وموثوقاً إلى الكرسي، وقال: «اطلعنا على ملفك الخاص فتأكد لدينا أنك رجلٌ نظيف السيرة مستقيم ولا غبار عليك، لكن الذي لفق لك تهماً كثيرة هم رجال الأمن الوطني بعد أن بُحْتُ لهم باعترافات خطيرة قد تكون بتأثير تعذيبك البادي عليك. أما نحن رجال الأمن العسكري ففرحو أن يكون تحقيقنا معك شاملاً ومختصراً ونهائياً حتى نتبين الصدق من الكذب والخطأ من الصواب.»

فأجبت فوراً: «أترُكك لضميرك وقد سبق لي أن قلت لرجال الأمن الوطني ولكم أنتم رجال الأمن العسكري كل ما أعرفه عن حركة 11 ديسمبر 1967 من أسرار، وليس لي من مزيد، ولا يعينني أيّ الجهازين قام بتعذيبي. لم أنف مسؤوليتي في أحداث انتفاضة 11 ديسمبر 1967 لأنّ مشاركتي فيها كانت بإرادتي وعن طواعية واقتناع، وإذا أردتم إضافة بعض الأقوال التي لم أذكرها فالأمر متروك لكم، فأنا مجرد أسير بين أيديكم.» فقال ببرودة أعصاب: «أريد أن أسمع منك شيئاً واحداً بعد أن تناهت إلينا معلومات تؤكد تخطيطك لاغتيال الرئيس هواري بومدين.» لم أتمالك نفسي وانفجرت ضاحكاً مكرها رغم قروحي الكثيرة وتمزّق نفسي لأني أدرك أساليبهم الخسيسة ومناوراتهم المنحطة. لقد هدف بهذه الحيلة إلى إيجاد مسوغ جديد يبرر به دفعي ثانية للتعذيب حتى أعترف تحت الاستنطاق بتهمة الخطيرة.

يئس هؤلاء الجلادون من ابتزازي وقهر أعصابي، فقرروا مرة أخرى نقلي إلى سجن وهران يوم 27 أكتوبر 1968 على الساعة الرابعة صباحاً. فاحتضنتني زنزانة جديدة لم أر فيها النور طيلة ثلاثة أيام كاملة إلاّ بعض ومضات نور استرقتها من خلال لحظات فتح باب الزنزانة لتتسلّم صحن حساء العدس الأسود وقطعة خبز جاف من أيدي السجنان.

بينما كنت في ظلام زنزاني سمعت طرقاتاً على الباب تبعه صرير مفتاح وصوت السجنان يعلو من بهو السجن وهو يقول: «يا سجين أحمل متاعك واستعد للخروج، لقد صدر في حقك أمر بالعفو العام ووكيل الدولة في انتظارك.» فقلت له وأنا أجمع متاعي البسيط - دلو أستعمله في قضاء حاجتي ( التبرز ) وحصير صغير وغطاء ممزق - : «آية مناسبة هذه التي يعفو فيها النظام عني؟» فردّ بكلمة فاصلة كي لا يطيل الحديث معي: «ألا تعلم أنّ هذه ليلة فاتح نوفمبر 1968؟»

خرجت من الزنزانة إلى بهو السجن ويديّ مربوطتان إلى رجليّ بسلسلة من حديد، وسرت بين صفين من حراس السجن وقد اصطفوا يراقبون الزنانات الكثيرة ذات الأبواب الحديدية. فتنهت إلى مسامعنا طلقات الرصاص وزغاريد النسوة في الخارج. فدار بي السجنان دورات عديدة ثم أنزلني عبر سلاّم حجرية برفقة سجنّين آخرين حتى انتهينا إلى ممرّ، وقبل أن أقف دفعني أحدهما في اتجاه باب حديدي وباغتني زميله بركلة قوية من الخلف وجدت نفسي على أثرها داخل زنزانة أخرى، وكدت أن أقع على الأرض لولا أنني حافظت قليلاً على توازني. هناك لفحتني ربح باردة وبدأت أتعرّف على ملامح زنزاني الجديدة التي أهداها إليّ السجنان ليلة فاتح نوفمبر العظيم، واكتشفت أنها مجرد مرحاض كبير بُني لحاجة السجن كلّه!

كانت ميزة تلك الزنزانة أنها أوسع من سابقتها وأنّ بابها مرتفع قليلاً بحيث أستطيع أن أرى من تحته أحذية الحراس وهم يجوبون بهو السجن. كان يمتدّ وسط الزنزانة خندق غائر في الأرض تتسرب منه الرياح الحسوم القارصة. احترت كيف أنام في مجرى تلك الرياح كما احترت إلى ماذا أسند رأسي. هل أسنده إلى رياح الباب العاتية أم إلى عاصفة المغارة بروائحها النتنة؟ وقد أخذ مني التعب والإرهاق مأخذاً رهيباً. لم أعد أقدر على حمل جسمي من الهزال وبقايا جراح التعذيب والأورام.

وبينما أنا على تلك الحال واجهني جرد ضخّم الجثة حاد النظرات. حاولت أن أرميه بالدلوّ لكنني خشيت أن يسقط دلوي في تلك المغارة، فهششت عليه بعباءتي فانطلق إلى قاع المغارة وهو يصرخ محتجاً على وجودي في حدوده الإقليمية. واطمأنّ قلبي لذهابه،

لكنه سرعان ما عاد ثانية يقود جيشاً جرارا من الجرذان ذات الأحجام والأشكال المختلفة.

انسحبت قليلا واتكأت على الحائط مستجمعا قواي لمواجهة جرذان السجن. وتذكرت أني في ليلة فاتح نوفمبر، وتداعت صور الماضي فتذكرت طفولتي في القرية الهادئة المسالمة أين كنت وأقراي نصطاد أسماك الأودية والينابيع وعصافير الغابات مزركشة الألوان. ثم تذكرت ريعان الشباب لما كنت أشارك المجاهدين الأشاوس في صيد الأعداء وملاحقتهم من أرضنا المقدسة في كل مكان. ولكن بعد كل هذا العمر الحافل بالانتصارات والأحداث أراي سجينا بين أربع حيطان في أعماق سحيقة تحت الأرض تحاصرني جرذان مسمومة ليلة فاتح نوفمبر المجيد! أهذا جزاء من أحب وطنه وفداه؟ كادت دموعي أن تنفجر من مآقي المتجمدة لفرط القهر والاضطهاد والظلم الذي فاق جميع التقديرات وأحط بإنسانية الإنسان إلى درجة الحيوانية المتوحشة. قطعت على نفسي شريط التذكر وعدت أسأها حلا لمقاومة طوفان الجرذان التي ما انفكت تتكاثر باستمرار.

باغتني نقر خفيف على الجدار الذي يفصل بين زنزانتى وبين الزنزانة المجاورة، ولكني لم أتبين النقر وبقيت أراقب مصدره ودعواه. لم يتوقف الطارق واستمر يلح على أن أجيبه، وماطلت في إجابته خشية أن تكون مكيدة من جلادي السجن. فلما يئس من ردي عليه ناداني بصوت حسبته آت من أقصى الأرض أو من فضاء سحيق قائلاً: «أنا سجين مثلك واستمع إلى ما سأقوله لك.» التزمت الصمت ولم أردّ عليه وقد أخذ الظن مني مأخذاً عظيماً، وتصوّرت أن وراء الصوت مكيدة، لكن طارق الجدار تحدى ظنوني واستمر يضرب حتى خلته أدمى يديه. عندها سألته: «من أنت وأين توجد وماذا تريد؟» قال: «أنا سجين مثلك، اقترب من مصدر الصوت قليلاً.» ففعلت وأضاف قائلاً: «سمعتهم يفتحون باب الزنزانة ويدخلونك إليها في حدود منتصف الليل فأدرت أنك سجين جديد، أخبرني بريك من أين جاءوا بك؟» قلت متسائلاً: «ولماذا؟» قال: «أود أن أعرف الجهة التي جئت منها لعلني أهتدي إلى مصير بعض رفاقي وأصدقائي.» ودون أن أمهله سألته قائلاً: «متى حبست في هذه الزنزانة؟» قال: «أنا في هذه الزنزانة منذ شهر كامل.»

لم أصدق قوله واعتقدت كل الاعتقاد أنّ محدثي من حراس السجن أو أحد عناصر المخابرات دسوه في السجن لأمر في نفس يعقوب، واستبعدت كل البعد أنّ بإمكان إنسان مهما أوتي من قوة جسمية وقدرة على التحمل أن يصمد شهراً كاملاً في ذلك المكان. لكنني صممت على أن أكتشف نواياه وأتبيّن أمره فسألته ثانية: «هل لك أن تصف لي زنزانتك وتذكر محتوياتها؟» قال فوراً: «كنتُ سجيناً في زنزانتك الحالية ومكثت

بها أياماً طويلة قبل أن ينقلوني إلى الزنزانة الحالية وهي أحسن حالاً وأقلّ خطراً، فاعمل بنصيحتي، بحيث لا تهاجم الجرذان ولا تحاول قتلها فهي تعدّ بمآت الآلاف وليس عندك بما تقاومها لأنّ المغارة التي في زنزانتك تصبّ في القنوات المركزية لتصريف مياه وأوساخ المدينة. وكل ما يمكن أن تعمله هو أن تضع قطعاً صغيرة من الخبز على حافة المغارة حتى إذا جاءت الجرذان التهمتها وانصرفت.» بينما كان زميلي السجين يصف لي خطة مقاومة طوفان الجرذان جالت بذهني تفاصيل قصة الطاعون للكاتب الوجودي ألبر كامو، فشكرت هاتف الليل. وبعد أيام طويلة علمت أنّ ذلك السجين من أتباع حركة كريم بلقاسم.

بدأت أتعلّم أسلوب مقاومة الجرذان ومناورتهم وحملتني الذاكرة على قصة أسر أبي فراس الحمداني من قبل الروم وكانت جارته بمامة، فحق له أن يغرد معها وهو الفارس والأمير والمحارب والشاعر الفذ، فعنّي: «يا جارة الوادي طربت وعادني \* ما يشبه الأحلام من ذكراك!» إلى أن يدعوها بقوله: «تعالى أقاسمك الهموم تعالي!» أمّا جيرانى فجرذان سامية وجلادي من بني جلدتي لا هم روم ولا فرنسيون. فحسدت أبا فراس على سجنه المترف وعاتبته التاريخ على عدم عدله حتى في ظلمه.

كان عليّ طيلة أيام إقامتي في تلك الزنزانة الخيالية أن أقتسم وجبتي الغذائية قسمة ضيزي مع الجرذان، بحيث تكون من نصيبها قطعة الخبز الجاف ومن نصيبي حسيبة العدس الأسود، وهكذا وافقت الجرذان على معاهدة التعايش السلمي داخل مناطق الموت البطيء. ومن عجائب تلك الأيام أني أصبحت في حاجة ماسّة لمن يشاركني قتل الوقت والصمت في الظلام، وكانت الجرذان جزءاً لا يستهان به في عملية الإلهاء والترفيه اليومي. وفي يوم من الأيام قرّرت أن أتأكد من محتوى وجبتي الغذائية فأفرغت ذلك الحساء في الدلو الذي أقضي فيه حاجتي مضحياً يومها بتلك الوجبة، وذهبت أحصي حبات العدس وبعد عناء شديد تمكنت من عد سبعة عشرة حبة عدس لا غير في حساء يحتوي على نصف لتر من الماء. كانت تلك هي وجبتي الثرية طيلة أيام سجنى.

وبعد أن أنهى النظام احتفالات الحكومة والشعب بعيد اندلاع ثورة التحرير العظيمة، أمر بنقلني إلى زنزانة أخرى فرميت دلوي قبل أن أغادر مغارة الجرذان وقد انتهت مهمته النبيلة بعد أن كنت أخفي قدمي فيه ليلاً خشية أن تقضمهما الجرذان الموبوءة. وتهيأت لدخول زنزانة جديدة سبق وأن احتضنت صديقي ورفيق السلاح العقيد شعباني أياماً قليلة قبل إعدامه من قبل النظام، وقد حفر اسمه على جدار الزنزانة. كما احتضنت هذه الزنزانة من قبله رجلاً يوغسلافياً يكتّى بـ«الملتحي» (Le barbu) وقد ألقته القوّات الفرنسية عليه

القبض أثناء قيامه بتهديب الأسلحة لفائدة الثورة الجزائرية على متن باخرة سلاح هامة في أواخر سنة 1956 - وقد عُرفَتْ وقتها ببخرة «لاتوس» - ثم أعدمته القوات الفرنسية ذلك الرجل. وقبل أن يموت حفر بأظافره اسمه وتاريخ ميلاده وبلده الأصلي على جدار الزنزانة، فمن يومها صارت تلك الزنزانة تعرف بزنزانة الملتحي. كان الأولى بالثورة أن تطلق اسمه على إحدى بواجرها جزاء لإخلاصه وتضحياته في سبيل الجزائر.

ومن حظي الجميل أيّ وجدت في الزنزانة سجناء بعضهم أتمّ بالانتماء إلى حركة كريم بلقاسم والبعض الآخر بالانتماء إلى جماعة تورد 11 ديسمبر 1967، بالإضافة إلى ضباط الجيش الوطني الشعبي ممن شكّك النظام في جنسيتهم الضيقة، وأدعى أنهم من جنسية مغربية ويعملون لصالح المخابرات المغربية. وقد جيء بهم من بعض الدول الشقيقة (من مصر) حيث كانوا يُتابعون دراستهم بعد أن أوفدتهم الحكومة الجزائرية على نفقتها بعد الاستقلال. والعجيب في الأمر أنّ هؤلاء الضباط - الذين ولدوا في المغرب أو أحد أبويهم من جنسية مغربية - كانوا من بين خيرة جنود وضباط جيش التحرير منهم من قضى نحبهم ومنهم من ينتظر بدلوا تبديلا!

لقد تفتن النظام - بتربيته الفرنكوفيلية المتحالفة مع الانتهازيين - إلى ضرورة تدمير كل تواصل بين الشعب العربي كي لا يحقق ويبنى مستقبل دولته القومية التي بإمكانها أن تقوّض جميع المخططات الاستعمارية في المنطقة. وعليه فإنّ سجن وإعدام كثير من الضباط والجنود من أوصل المغرب الأقصى بدعوى الخوف على أمن الدولة وغيرها من المزاعم الواهية ليست إلا ذرائع خطيرة لتصفية المدّ القومي لثورة التحرير ومواصلة رسالتها التحريرية وشد الوجدان العربي الإسلامي إليها بما كانت عليه من قيم سامية وخطة ثورية تهدد مصالح الاستعمار والثورة المضادة.

في الحقيقة لم يكن سجن وهران لمعاقبة الوطنيين والثائرين على سلطة عملاء فرنسا في النظام بقدر ما كان خطة جهنمية لتدميرهم بشتى الوسائل، فقد شاهدت كيف مات بعض السجناء جوعاً وتعديباً ومرضا بعد أن خارت قواهم وتحطمت معنوياتهم وتوقفت فيهم جميع شروط مقاومة القهر، وكيف فقد البعض الآخر أعصابهم وجنّوا، وكيف أصيب سجناء آخرون بالسلّ أو الرّبو أو بهما معاً، وكيف أصيب بعضنا بالعمى. ففي حدّ علمي لم ينبج من شرّ سجن وهران العسكري أحد على الإطلاق. كنا نطلق عليه اسم الغوّاصة لأنه شيد على تلة مرتفع وبنيت زنزانته في أعماق الأرض حيث كنا نألقي المرّ للزّول إليها. لم أر النور سنة كاملة ولم أر شكل القمر ولا وجه الشّمس ولم يخظر على سمعي

صوت دابة أو طائرة باستثناء صراخ الجرذان ونباح الكلاب العدوانية التي تهددنا وتتحرش بنا من وراء أبواب الزنانات.

أما زيارات أسرنا فكانت ممنوعة معنا باتًا بحيث كثيرا ما تكرر أن جاءت زوجتي وأبناؤها في ظروف قاهرة ومؤلمة إلى السجن ورجعوا خائبين دون أن يروني أو أراهم. وصادف أن رأتهم يوما عجوز كريمة من مدينة وهران تدعى السيدة بميري فرق لها حالهم وهم صغار في حضن أمهم جالسين في مدخل السجن يرقبون موعد زيارتي، فتقدمت السيدة الكريمة منهم وتعرّفت عليهم ثم دعتهن إلى بيتها وأكرمتهم أحسن الإكرام وصارت من يومها صديقة الأم والأبناء وصديقة الأسرة إلى يومنا هذا.

#### حكمت عليّ محكمة بومدين بثلاثين عاماً سجنا

مكثتُ سنة كاملة بلياليها وأيامها في ظلام دامس، ولم أفارق باب زنزانية إلا دخلت أخرى أشد منها وحشية، ولم يزرني أحد ولم ينادني أحد باسمي، ولم أر أيّ أثر للحياة من خارج الظلام. فكان كل ما أعرفه هو الظلام حتى نسيت النور. منعوا عني القراءة والكتابة، وأجبروني على عدم تغيير ملابسي المدنية طيلة أربعة أشهر حتى بليت وتغير لونهما من أثر الغبار والأوساخ، فترهل جسمي من أثر الجراثيم والحشرات، وتعقدت حالتي الصحية لما كنت أعانيه من ظروف العذاب والتورّم والجراح. وعندما انتهى اليوم الأخير من الفصل الأول من الدراما التي عشتها في ظلام دامس - كان ذلك في أحد أيام شهر يوليو من سنة 1969 - جاء السجناء إلى زنزانتني وفتح بابها، فخرجتُ إلى بهو السجن ولم أكن أعلم كم مكثت به، فضرب النور عيني فسقطتُ مغشيا عليّ. غالبت نفسي فلم أستطع وقاتلت الظلام الذي استوطن أحداقي فلم أفلح. ومن يومها إلى لحظة كتابة هذه المذكرات وأنا أعاني أزمة نظر.

قادنا رجال الأمن إلى قاعة المحكمة العسكرية (محكمة الثورة) بوهران وكانت أول فرصة تلتقي فيها نظراتي بنظرات بعض الاخوة ممن سُجنوا مثلي بنفس التهمة. كانت لحظة مؤثرة فيها التعب وفيها الندم ولكن فيها كذلك الاحترام المتبادل والتقدير المشترك. فوجئت بتشكيلة هيئة المحكمة حيث كان بعضهم من أعضاء سلك الجيش الوطني الشعبي، وبعضهم من قدماء جيش التحرير الوطني، والبعض الآخر من دفعات لاکوست - عملاء فرنسا الاستعمارية. وقد هالني عدم التجانس والنشاز في تلك التركيبة. امتلأت قاعة المحكمة بجمهور غفير جاء ليشهد ويستمع إلى الحكم على من صوّرتهم وسائل إعلام النظام بالجرمين الخطيرين. فحضر أفراد عائلات المتهمين والفضوليون والمحامون ورجال الأمن الذين اصطّفوا في المقاعد الأولى، ثم صعد رجال القضاء إلى المنصة. كان بعض



القضاة يرتدون لباسهم الرسمي وبعضهم الآخر أصرّ على أن يظهر بملابسه العسكرية وعلى أكتافهم الرتب وعلى صدورهم أوسمة عسكرية. وقد لفت انتباهي أنّ بعضهم ارتقى فوراً إلى رتبة عقيد أثناء سجنه، وهي أول دفعة في هذه الرتبة بعد الاستقلال. كان هدف النظام هو إضفاء صبغة الجدّية والعظمة على محاكمه العسكرية من جهة ومن جهة ثانية تمكين عملاء فرنسا في صفوف الجيش الوطني من ارتياد المناصب العليا في الجيش والدولة لكي ينتقموا من ضباط جيش التحرير.

تمكّن النظام وقتها من تكييف وضع خاص وخلق مناخ ملائم للمحاكمة، فصوّرنا على شكل مجرمين بمستوى ضباط النازية خطراً وصاغ حيالنا هالة من التخويف والرّيبة حتى بدأ الرأي العام الذي غالطه النظام يديننا ويتوجس منا. كان الجوّ السائد داخل قاعة المحكمة يبعث على الرّعب وكان القضاة برئاسة العقيد محمد بن أحمد عبد الغني مجرد حقّاري قبور جاءوا ليواروا التراب على الضّحية التي اغتيلت في أعماق الظلام.

واجهنا القضاة الضباط بتهم كثيرة كانت معظمها من صنع خيال أجهزتهم. وبينما نحن كذلك دخل رجال الأمن العسكري يتقدمهم الرائد قاصدي مرياح رفقة زرهوني أحد معاونيه، واحتلوا المقاعد الأمامية وهم متأبطين محافظ مملوءة بالملفات والوثائق. وضعوا المحافظ على ركبهم وتفرسوا في وجه رئيس الجلسة وفي وجوه كل القضاة وكل من له ضلع في تلك المحاكمة، وما كنت أظنهم فعلوا ذلك إلاّ لإرهاب هؤلاء وشحنهم على اتخاذ أحكام وعقوبات قاسية ضدّنا. فقد كانوا يعلمون أنّ جلّ من هم في منصّة المحكمة مورطون بشكل أو بآخر في تمرد 11 ديسمبر 1967 ومحاضر الأمن العسكري تؤكّد ذلك. كان الأمن العسكري يشبهه في بعضهم بما في ذلك رئيس المحكمة العقيد عبد الغني الذي واجه أحد مدبري حركة 11 ديسمبر واتهمه علانية بالمشاركة في الإعداد للانقلاب الذي قاده الزيربي!



ق. مرياح

جاءوا بنا نحن المتهمين وصدّورنا في قلب القاعة. كنت المتّهم الرئيسي إلى جانب ملاح وعميرات العياشي وقارة امعمر وآخرين من قادة الفيالق. بدأت المحاكمة (المرتونية) في جو مشحون بالمؤامرة على العدل، فظهرت التهم المفبركة وتُركت العبارات السياسية عائمة دون أدنى وضوح أو تحديد للدلالات القانونية، حيث سمعت عشرات المرّات كلمات الإمبريالية والرّجعية والصّهيونية، حتى غدونا من خلال نصوصهم المهيّأة مسبقاً عملاء كبارا للصّهيونية والإمبريالية والرّجعية، بل إنّ كل هذه المسائل الكبرى اكتشفت مخادعها في الجزائر من خلالنا. وكم كانت نكبتي كبيرة وقتها وأنا أرى سيادة القانون تمان، أرى ذلك

القانون الذي يمثل أجلي مقدسات الأمم المتمدّنة يُعصب في وطن الثورة، والتّهم تُكيّف ضدّ الضعفاء وتُصطنع لإدانتهم.

قرأ رئيس المحكمة خطاباً طويلاً أعده له جهاز المخابرات وكان يهجيه دون أدنى استيعاب لمحتواه. وبدأ ينادينا الواحد تلو الآخر لنمثل أمام هيئة التحكيم وانطلقت فصول المهزلة تعرض على ركح العدالة المفتعلة في رحالها وقانونها ومكانها ومناسبتها وحكمها. لم يسألونا أين كنا ولا عما فعلوا بنا وقد قضينا عاماً كاملاً في غياهب الحب السحيق وتعرضنا لأبشع أساليب التعذيب والقهر الجسدي والنفسي، حتّى أنّ بعضنا كان لا يقدر على الوقوف إذا نودي وكان البعض الآخر في شلل تام.

جاء دوري في المحاكمة وامثلت واقفاً. سألتني رئيس المحكمة بعد أن ذكر التّهم الموجهة إليّ قائلاً: «ما هي مشاركتك في ثورة التحرير؟» أجبت فوراً: «أرجو أن تعفيني من هذا الجواب لا سيما في الظرف الحالي، إذ لم يعد للماضي اعتبار، وكيف يمكن مراعاة ماضي النضالي وأنا متّهم من قبلكم بالعمالة للإمبريالية والرّجعية والصّهيونية. لا أضن أنّ للجهادي مصداقية أمام حجم هذه التّهم...» فقاطعتني دون أن أتم كلامي قائلاً: «إنّ الهدف من سؤال المحكمة الموجه إليك هو التأكيد على أنك رجل ثورات عديدة.» وأضاف بتهمك من أعلى المنصة: «هو ذا المعارض الخالد!» وهو يشير إليّ بالبنان، ثمّ أردف قائلاً: «نحن نعلم أنك رجل متعدد الثورات وأنت تعرف جيّداً ما نعنيه، وما هي الثورات التي تسألك عنها المحكمة.»

وتفادياً للمهرجانية التي كان رئيس المحكمة يود أن يراها ماثلة في تلك المحاكمة قرّرت أن لا أعطي هذه الفرصة والتزمت بالإجابة عن كل أسئلة المحكمة دون مبالغة ولا تحويل. لكن سرعان ما تحولت المحاكمة تحولاً جذرياً بعد أن واجهوني بتهمة التخطيط لاغتيال الرئيس هواري بومدين. عندها ثارت ثورتي لخساستهم لكّيّ تماكنت نفسي قليلاً وأجبت: «لا أعتقد أنّ من بين كل الذين عرفوني أحد يصدق أنّي رجل اغتيالات، والاعتقال ليس من أخلاقي الثورية ولا من تقاليدي لأنه عمل جبان ووضيع، فعندما رفضت أسلوب هواري بومدين في السياسة سنة 1962 قاومته بجدّ السلاح، وبعدها في منظمة جبهة القوى الاشتراكية، وآخرها في حركة 11 ديسمبر 1967 التي تمكّنت فيها من إنقاذ حياة الطاهر الزبيري. كل مقاومتي لبومدين كانت إذن علانية وبيّارة الحرة، لكن منطق الاغتيال والطعن من الخلف فهو نذالة لا تطاوعني نفسي أن آتيها ما حييت. إنّ أسلوب هو أسلوب الثورة وأنت تعلم ذلك جيداً.» عندها صرخ رئيس المحكمة بأعلى صوته قائلاً: «لا تقل بومدين بل قل سيادة الرئيس.» فأجبت فوراً بالقول: «تعوّدت على أن أسميه

باسمه، أما إذا رغبت في أن أشرفه أمامك فلا يضربني ذلك في شيء.» فقال ويده تعبت بالملف الذي يحمل مئات الصفحات: «إنّ ما صرحت به لهيئة التحكيم من أقوال غير مطابق للحقيقة إطلاقاً، والمحكمة غير واثقة من أقوالك.» كان رئيس المحكمة يتحدث بالفرنسية سواء في مواجهتي بالتهمة أو عند استشارة معاونيه ولم يقل كلمة واحدة بالعربية.

بادرتُ إلى طلب من المحكمة وقلت: «إذا كان عليّ أن أجيب على أسئلة أخرى فيّ على أتم استعداد لأجلّي الحقيقة أمام المحكمة.» عندها أخرج رئيس المحكمة رسالة من الملفّ وبسطها أمامه ثمّ ذهب يتلو منها بعض الفقرات قائلاً: «التقيت كريم بلقاسم وجرت بينكما أحاديث طويلة حول أهداف ومستقبل منظمته.» وأضاف: «لا تحاول أن تنكر لأنّ صاحب الرسالة هو شاهد عيان.» ثم ذكر اسم الرجل، الرائد عز الدين الذي كان أحد الاثنين الذين سبقت الإشارة إليهما في لقائي بكريم بلقاسم في باريس وكان هذا الجاسوس أشد إلحاحاً من صاحبه على كريم بأن ينفذ مخطط حركته ضد نظام هواري بومدين. لم أفاجأ من ذكر اسمه، لأنّي أعرفه حق المعرفة ويعرفه غيري لما هو عليه من جشع وانتهازية، وهو نفسه كان قد بكى كالثكلي يوم استشهاد البطل سي لخضر طمعا في خلافته في عضوية قيادة الولاية الرابعة مدعياً أنه أقرب الناس إليه. وكان له ما أراد...

قلت لرئيس المحكمة: «إذا كانت هذه المحكمة تسمى محكمة الثورة فيني أرفض أن أحاكم أمامها بالمراسلة إذ لا توجد محكمة في العالم حسب رأيي تصدق هذا الأسلوب، وإذا كان لا بدّ من إدانتني بهذه الرسالة فلماذا لا تذكر موضوع اتصالي بسفارتنا بالرباط والكيفية التي عدت بها إلى أرض الوطن، فهذه الحقائق تعتبر مرتكزات وشواهد تخفف المحكمة بموجبها حكمها عليّ. كان بإمكانني البقاء في الخارج لكن وثوقي ببراءتي دفعني إلى أن أعود إلى وطني وأواجه النظام بالحقيقة، وإذا كان لا بدّ من هذا الأسلوب فلماذا لم يواجهني صاحب الرسالة هنا في المحكمة وأنا مدرك أنه موجود على أكثر التقدير في وهران أو ربما أمام باب المحكمة يسترق السمع.»

رفع وكيل الجمهورية أحمد دراية يده عالياً وطالب بإيقاف المحاكمة وإعطاء لحظة مداولة لهيئة المحكمة. ولم أكد أجلس على كرسيّ حتى هجم عليّ ثلاثة أشخاص وقيدوني بسرعة ودفعوا بي إلى خارج المحكمة. عندها ساورتني شكوك بأنهم جاءوا لإعدامي قبل أن أدلي بحقائق تخيفهم. وبينما أنا منهمك في شكوكي فاجأني وكيل الجمهورية رفقة الضابط مرابطي حسن بقوله وبلهجة خالية من أيّ حقد أو عنجهية: «أرجو أن تشرح لي ما قصدته بكلامك عن المحاكمة بالمراسلة.» قلت: «لا يحق لمحكمة ثورية في هذا المستوى أن تعتمد في أحكامها على رسالة توجه تهمة لإنسان، ولو أنها كانت صحيحة، فما الذي

أدرانا أنها لصاحب الاسم الذي تحمله، وقد ينتهي الحكم على أحد بالإعدام بمجرد تصديق ادعاء زائف، وإذا كان لا بد من أخذ رأي صاحب الرسالة بالاعتبار فلا بديل من حضوره شخصياً.»

وانتهى اللقاء وطلب من حراسي أن يعيدوني إلى قاعة المحاكمة وطلبت مني هيئة المحكمة الموقرة الوقوف كي استمع إلى قرارها النهائي الذي كان وقتها الحكم بثلاثين عاماً بالسجن النافذ جزاء لما اقترفته من جرائم، وكانت حيثيات الحكم كالتالي: عشرون عاماً لمشاركتي في تمرد 11 ديسمبر 1967، وعشر سنوات سجنا عقابا على تورّطي في مخطّط كريم بلقاسم وانتمائي لحركته. كان الحكم في حدّ ذاته وصمة عار في جبين الجزائر المستقلة حيث كانت العقوبة التي فرضها رئيس المحكمة أكبر من العقوبة التي طالب بها النائب العام. لم أفاجأ بحجم العقوبة، بل كنت أتوقّع أكثر من ذلك نظراً لطبيعة هيئة القضاء وظروف المحاكمة وطبيعة نظام الحكم. كنا في ظل طغمة عسكرية استبدت بالحكم واغتصبت حقوق الإنسان وكرامته، فلم يكن من الممكن أبداً أن أرجو منها خيراً.

#### السجن والصمود

انتهى الفصل الأول من دراما الظّلام، بأبطالها من الجلادين والمستنطقين الشاذين بهراوتهم وأسلحتهم وبطارياتهم الكهربائية ومختلف أدواتهم الجهنمية، وأعاونهم من الجرذان السامة والبقّ والقمل، وأشباح الوحدة والاعتراب.

وانزاح الستار عن فصل جديد يستمرّ ثلاثين عاماً في الظّلام. كان وقع الحكم ثقيلاً على نفوس الأسرة والأصدقاء. ومن حظ أبنائي أنهم كانوا صغاراً لم يدركوا بعد حجم المأساة. أخرجونا من قاعة المحكمة منهوكي القوّة بعد ثلاثة أيام من الابتزاز والصّراع والمقاومة النفسيّة ضد حرب أعصاب شرسة، وأدخلونا باب السجن لنبدأ عهداً جديداً. ولما كان منتصف الليل جمعنا السجنانون في قاعة بحضور مدير السجن ورجال الأمن وطلب مدير السجن بأعلى صوته من كل المورطين في حركة 11 ديسمبر أن يكتبوا رسائل استعطاف إلى رئيس مجلس الثورة والحكومة يطلبون منه العفو العام، فامتثل الجميع إلى هذا الرأي وانطلق كل من جهته يهيئ أدواته وينتقي أجمل عبارات التّرفق والاستجداء، وعلا صوت بعضهم وهو يتخير الأسلوب اللائق، كما غيرّ آخرون أوراقهم مراراً حتى ينتهوا لأفضل صيغة تليق بمقام رئيس مجلس الثورة والحكومة. أما أنا فرفضت أن أكتب ولو كلمة واحدة في هذا الموضوع، ورفعت صوتي على الأشهاد أعلمهم بأيّ لن أكتب كلمة واحدة. فالتفت إليّ الجميع وقد مُلئت أعينهم بالشفقة، ثم طلبوا مني أن لا أبالغ في موقفي المتطرف، وتهامس بعضهم بأيّ قد أكون قد فقدت الأمل، وقد يكون لي مس في عقلي.

وترجّاني مدير السّجن رفقا بأطفالي وتطوّع أن يكتب لي شخصيا رسالة استعطف على أن أمضيها فقط، ولكنني رفضت جميع الاقتراحات ورثيت لحال هؤلاء جميعا وفي نفسي استهزاء بهم وحزن عليهم لأنهم لم يتعلّموا من الأيام شيئا، ولم يهضموا بعد هوية نظام الحكم.

وحتى أضع حدا للمهاترات قلت لمسؤول رجال الأمن: «إذا كان لا بدّ من طلب العفو من السلطة فيني أطالب أن تنقلونا من هذا السّجن اللّعين إلى أحد السجون بالمدينة مع المجرمين وقُطاع الطّرق، فذلك أفضل بكثير». لم يُعر أيّ منهم قيمة لكلامي، وهم منشغلون فيما هم فيه يرقبون فحرا يخرج فيه عليهم نور الشمس. ورغم أنّ طلب العفو العام والتعلّق بالحرية هو من طبيعة الإنسان، لكن حجم الإهانة أكبر من حجم العطف، وقد أكد هذه الحقيقة المسمى بن عطية عبد الرحمان بعد ثلاث سنوات من السجن عندما بعث لي برسالة إلى السجن المدني يمدح موقعي في تلك اللّيلة التي أراد فيها النظام تقزيمنا وإهانتنا بعد أن أحكم نيرانه على رقابنا.

نظرا لموقعي المتصلّب استدعاني رئيس المحكمة شخصيا لملاقاته على انفراد وقد فعل ذلك مع جميع السّجناء إثر تسلم رسائلهم الخاصّة. دخلتُ على العقيد محمد بن أحمد عبد الغني الذي أصدر حكمه عليّ بثلاثين عاما سجنا نافذا وأنا على ما أنا عليه من آثار التعذيب والوسخ والإرهاب، وهو العقيد الحديث الترقية تلتهب تتألأأ أو سمته العسكرية ورتبه ونظاراته ذات الإطار الذهبي، فقال لي بصوت خافت: «لماذا لم تكتب رسالة استعطف أسوة برفاقك؟» قلت: «لم أكتب الرسالة لأمر بسيط جدا. إنّ المحكمة التي حكمت عليّ بثلاثين عاما سجنا بإمكانها أن تحكم ببراءتي ولا تحتاج في ذلك إلى رسالة استعطف، وما جدوى هذه الرسالة والحكم تقرر قبل دخولي إلى المحكمة؟»

تمعن مليا في وجهي ثمّ قال: «لا تيئس لأنّ الحكم عليك مبدئي وليس هو حكم نهائي، وسوف يسمح لك في أول مناسبة وطنية بالانتقال إلى سجن بالعاصمة حتى تكون على مقربة من أسرّتك، وفي فرصة أخرى سيتم العفو عنك. لا ثقة في هذه الحياة، من يدري ربّما سيأتي يوم أكون فيه أنا السّجين وأنت الطّليق، تلك هي سنّة الحياة!» وتوقف عن الحديث ينتظر ردّي، لكنني لم أجبه حتى لا أعطيه فرصة لمعرفة ما إذا كنت أعارضه أم أوافقه. كان حكم المحكمة يومها جزءا من قدر الله وجزءا من مسؤوليّتي أمام الله وأمام الوطن الذي جبلت على التضحية من أجله وقد كان شفيعي الأمل وإيماني بأنّ الغلبة للحقّ ضدّ الباطل وللفضيلة ضدّ الرذيلة، وأنّ الجهاد ليس نزهة خاطر بل هو مرحلة من

مراحل مسيرة الإنسان ينقطع بعدها لأمر دنياه ناسيا أنه أنذر نفسه لما هو أشرف، ألا وهو الجهاد الأكبر بعد الجهاد الأصغر.

تنقلت طيلة سبع سنوات ونصف السنة بين معظم سجون الجزائر وتعرّفت على زناياتها. فقد ظلّوا ينقلوني من سجن إلى آخر ولكن حرارة استقبال المساجين وحفاوتهم كانت تنسيني ما كنت عليه من بؤس وشعور بالظلم، وأكسبتني السجون العديد من الحكم وكذا صداقات لا زلت أعتزّ بها. فكم من سجين في غياهب الظلام كان يدفع من عمره ثمنا لحرية الآخرين الذين ليس بإمكانهم أن يقدموا على التضحيات مكابرين، وكم من مجرم في نظر القانون والأنظمة كان هو البريء المخلص والوطني الصادق، وما أكثر من يحسبون أنفسهم أحرارا وهم السجناء الحقيقيون.

مكثت في سجون النظام سبع سنوات ونصف السنة، لم يخامرني طيلتها شعور بالإحباط أو التشاؤم وظل القلب ينبع بشلالات الأمل. صنت كرامتي رغم أسلوب الإهانة في السجون، وارتبطت بمستقبل باسم، مستقبل وطن صنعته قطرات دم الشهداء الأوفياء ورعته دموع نواكلهم وأيتامهم، وطن بُني على أجساد وأرواح من قال فيهم تعالى: [ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون]، وصدق الله العظيم.

«أثرت في سنة 1964 م قضية التعذيب في اللجنة المركزية لحزب التحرير الوطني، فردّ علي بومدين ببرودة: "أعطيني وسيلة أخرى للاستخبار!"»

(المصدر: محمد حربي، يومية الوطن الجزائرية، 17 مايو 2001 م)



## 2.2. بيان حزب الطليعة الاشتراكية (1971 م)

المصدر: الباكس، نداء القيادة الوطنية للباكس، أبريل 1971.

هذا مقطع من منشور وُزِع سنة 1971 من قبل حزب الطليعة الاشتراكية (الباكس - الحزب الشيوعي الجزائري) يكشف عن حالات تعذيب وتضييق في صفوف مناضليه على أيدي نظام هواري بومدين.

### نداء قيادة الباكس الوطنية

كفى تعسفا وتعديبا! المصلحة الوطنية تقتضي إيقاف القمع ضد الديمقراطية.

يعتبر الباكس أنه من واجبه، وفي مصلحة البلاد وثورتها، إخبار الرأي العام الديمقراطي الوطني والدولي عن الأحداث التي تكشف أنّ التعسف البوليسي قد بلغ مستوى جد خطير، لا يليق بشعب قدّم تضحيات جساماً من أجل تحرير الوطن ولا يزال يناضل بكل عزم في سبيل التنمية الاقتصادية للبلاد.

قد أشرنا إلى البعض من تلك الأحداث في منشوراتنا السالفة: عدد هائل من حالات الاعتقال في صفوف النقابيين والتقدميين المعروفين بنضالهم في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري سابقا، وحراسة بوليسية شديدة، واقتفاءات، واستفزازات لا يمكن وصفها في وجه عائلات المناضلين الملاحقين.

الوقائع خير شهيد!

مراهق عمره 15 سنة يعذب ويُحتجز طيلة أربعة أيام

مساء يوم 22 أبريل، تقدّم شخصان إلى منزل رفيقنا عبد الحميد بن زين، القيادي في الباكس. وفي غياب السيدة بن زين، طلب أحد الشخصين من ابنها البالغ من العمر 15 سنة الذهاب فوراً لـ«تنبيه الرفاق أنّ اعتقالات قد تمت في صفوف المناضلين». بعد هذا الاستفزاز الفظ، اقتحم 14 من رجال الشرطة البيت وفتشوه.

وبعد عودة السيدة بن زين إلى بيتها، استُقبلت من طرف الشرطة وهم يشهرون أسلحتهم. طالبتهم بإثبات هويتهم وتقديم قرار الإذن بالتفتيش، لكن بدل ذلك ردوا عليها باستهزاء، وأبرز أحدهم بطاقة الأمن العسكري. ثم غادر بعض رجال الشرطة المنزل مصطحبين معهم ابن السيدة بن زين و«الزائرين» موضحين للأُم أنه لن يدوم غيابه أكثر

من عشر دقائق من أجل استجواب وجيز. في حقيقة الأمر كانا الزائران شرطين مكلفين بالقيام بتمثيلية سخيفة غرضها اختطاف ابن السيدة بن زين. وتمادى رجال الشرطة المتبقون بالمنزل في شتى أنواع التهديد والاستفزاز إزاء السيدة بن زين وابتنتها.

غادر رجال الشرطة الشقة يوم 24 أبريل بعد أن قطعوا خيط الهاتف بينما ابن السيدة بن زين لم يعد بعد إلى البيت. في الواقع تم احتجازه مدة أربعة أيام (إلى غاية مساء يوم الاثنين) داخل مقرات الأمن العسكري، ببو زريعة (قرباً من العاصمة) على الأرجح. لم ير الفتى النور طيلة احتجازه (أربعة أيام). سألوه عن والده (زوج أمه) وعاملوه بشراسة كما عذبه بالكهرباء. وأثناء إحدى حصص التعذيب وضعوا على جهة من عنقه قطعاً مبللاً بمادة سائلة أفقدته وعيه فأغمي عليه. وأجري له فحص طبي بعد الإفراج عنه أثبت وجود آثار للتعذيب على جسده. أثناء الاستنطاق وُجّهت له صفعات شديدة سقط من شدتها العصب الذي كان يغطي عينيه، فهرع الجلادون لتغطية وجوههم.

قبل الإفراج عن ابن السيدة بن زين الذي كان يحمل الجنسية الفرنسية، هدده رجال الشرطة بالطرد من الجزائر، وكذا والدته، إن كشف عما جرى له بمقرات الأمن العسكري. ثم أخذوه على متن سيارة، وهو لا يزال معصوب العينين، وبعدها وضعوه قبالة جدار وأمره بالعد إلى عشرين قبل أن يستدير وإلا قتلوه (كي لا يتمكن من نقل رقم السيارة).

ليست هذه المرة الأولى التي تتعرض عائلة رفيقنا بن زين إلى هذه الممارسات الدنيئة: تفتيش مسلح سنة 1966؛ استنطاق السيدة بن زين من قبل «البي آر جي» (البوليس السياسي) في شهر مارس الفارط وتهديدها بالطرد من الوطن؛ استفزاز واقتناءات إلخ. يجدر التذكير كذلك أنه في شهر يناير الفارط تعرضت زوجات رفيقنا صادق هجرس وبوعلام خلفه إلى عدة تهديدات - عن طريق الهاتف - باختطاف أولادهن. كما تم اختطاف ابن رفيقنا بشير حاج في شهر يناير الغابر وكذا ضربه واحتجازه وتهديده بالقتل.

هذه الأحداث تكشف أنّ ممارسة التعذيب لم تتراجع في الجزائر ولكنها بالعكس تفاقمت إلى حد خطير حيث أصبح الجلادون يتعرضون لعائلات المناضلين ويعذبون الأطفال!

#### ممارسات دنيئة

إنّ أسباب هذا التدهور جد واضحة: لم يُتخذ أيّ إجراء من شأنه معالجة هذه العاهة التي تشوه سمعة بلادنا. لم يتوقف حزينا طيلة السنوات الأخيرة عن التعبير عن إدانة التعذيب والمعدّين، وإدانة الأعمال غير الشرعية والجرائم ضد كرامة الإنسان.



وقد نُشر كتاب عنوانه *التعسف*، وهو عبارة عن شهادة رفيقنا بشير حاج علي لما تعرض له من تعذيب بعد اعتقاله في سبتمبر 1965، وكتاب عنوانه *معدّبو الحراش*، وهو نسخة من شكوى بشأن التعذيب تقدّم بها العديد من مناضلي حزبنا تم اعتقالهم في بنفس الفترة. لم تستطع هذه النشرات توقيف هؤلاء المعدّبين من اقتراح جرائمهم. ولم يجز تحقيق أمام المحاكم في أيّ من تلك الشكاوي. لا يزال جلادو 1965 بيننا، وبعضهم استفاد حتى من ترقية.

إنّ الجلاد بلحمزة، الذي نددت به شهادة الحاج علي، هو نفس الشخص الذي عدّب ناصر جلول وجمال لعبيدي، وهم أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وكذا محمد تقيّة، وهو نائب برلماني سابق وضابط سابق في صفوف جيش التحرير الوطني ومعطوب حرب. فعذبهم كلهم في شهر يوليو وأوت سنة 1968، وأصيب محمد تقيّة باختلال عصبي خطير جراء التعذيب، ولا يزال خاضعاً لطبية إلى يومنا هذا.

إنّ التعذيب لا يمارس من قبل الأمن العسكري فحسب، بل داخل مقرات كافة مصالح الشرطة، بـ«البي آر جي» (البوليس السياسي)، ومقرات الدرك، وحتى بمحافظات الشرطة. وتعرّض معظم رفقاتنا والطلاب الذين اعتقلوا إلى ألوان خطيرة من التعذيب سواء كان ذلك بالعاصمة، أو وهران، أو روية (في ديسمبر 1967)، أو قسنطينة، أو سطيف أو جهات أخرى. لقد أدت هذه المعاملات الوحشية في وقتها. وكشفنا في نشرة صوت الشعب رقم 35 بتاريخ 7 يوليو 1970 عن قضية أحد العمال بمدينة تموشنت، وهو أب لسبعة أطفال، قد أتهم بالسرقة وعُدّب حتى مات، غير أنّ التحقيق انتهى فيما بعد إلى براءته.

ليست الزوجات والفتيات بأمانات من أساليب أكثر دناءة. فمثلا في سنة 1968 تم تهديد زوجات ناصر جلول وجمال لعبيدي باغتصابهن أمام أزواجهن، وذلك بمقر الأمن العسكري بالعاصمة. ودفعتهن دناءتهم إلى حد مباشرة تعريتهن. في شهر يناير الفارط هددوا بعض الطالبات باغتصابهن بـ«كل الطرق الممكنة» إذا رفضن الكلام. وبالفعل، دخل أحد رجال الشرطة إلى غرفة الاستنطاق وبدأ في نزع ملابسه!

إنّ احتجاجنا لا يقتصر على مسألة التعذيب. في الواقع رغم البيانات الرسمية حول استتباب الأمن ومساواة المواطنين أمام القانون، فإنّ الحقوق والحريات الفردية تُنتهك باستمرار. ليست عمليات التوقيف بدون إذن إلاّ اختطافات حقيقية، وليست المراقبة طيلة أسابيع، إن لم تكن شهوراً، تبقى العائلات خلالها دون أدنى خبر عن ذويها إلاّ احتجازات. فبعد توقيف الأشخاص يتم اعتقالهم وهم معصوبي الأعين، ويهددون بأبشع

أصناف التعذيب في حال بوحهم بما جرى داخل قاعات الشرطة. كما يحاول الجلادون استعمال الضغط والابتزاز بغية ترويض المناضلين التقدميين وقلبهم إلى عملاء. أما القضاة فيمضون على قرارات الإيداع بالسجن بأمر من جهات معينة، ففضى بعض المناضلين التقدميين سنوات سجن دون محاكمة بمجرد أن وُجِدَت منشورات الباكس في منازلهم. وشكّل قائد أحمد، باسم جبهة التحرير الوطني جماعات مسلحة لاختطاف وتعذيب الطلبة. وذهبت بعض مصالح الشرطة بعيداً في تعسفهم، فحرموا المتهمين المائلين أمام القضاء من اختيار محاميهم، ولم تتفوه نقابة المحامين بكلمة. إنّ القضاء يصادق على اللاشعرية. أما الإعلام الرسمي فلا يتوقف عن الحديث عن التعذيب في البرازيل واليونان والبرتغال، غير أنه يتستر على التعذيب في الجزائر، فلم يصرح علناً ولا مرة عن وقوع أية حالة اعتقال بالبلاد.

[...]

القيادة الوطنية لحزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر،

الجزائر العاصمة، 28 أبريل 1971.

### 3.2. رسالة من والدة محمد إسماعيل مجبر (1975 م)

المصدر: عمار وردان، القضية البربرية داخل الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1980، دُور نشر إبيغراف والاجتهاد، الجزائر 1993.

محمد هارون ومحمد إسماعيل مجبر مناضلان من أجل الثقافة الأمازيغية. يوم 25 ديسمبر 1975 وجه إليهما الأمن العسكري تهمة تحضير عملية اعتداء ضد مقرات صحيفة الجهاد اليومية. بعد توقيفهما وتعذيبهما تعذيباً مروعاً، تمت إداتهما والحكم عليهما بالسجن المؤبد والإعدام، على التوالي، من قِبل محكمة الاستثناء بمدينة المدية (محكمة أمن الدولة). ، تصف والدة مجبر التعذيب الذي تعرض له هذان المواطنان المظلومان في رسالة كانت قد وجهتها إلى العقيد بن جديد، وتلقت منظمات حقوق الإنسان نسخة منها. وفي ما يلي نص الرسالة.

فيلتانوف يوم 25 مايو 1986

إلى السيد رئيس الجمهورية، رئاسة الجمهورية، الجزائر العاصمة، الجزائر.

الموضوع: حقوق الإنسان في الجزائر.

سيدي الرئيس،

استناداً إلى تصريحاتكم مؤخراً بشأن الاحترام الصارم - حسب قولكم - لحقوق الإنسان في الجزائر، يبدو لي بصفتي مواطنة أنه من الضروري والمناسب أن أقدم شهادتي

على التجربة الرهيبة التي عاشها إبنى محمد إسماعيل مجبر ورفيقه محمد هارون، المحكوم عليهما بالإعدام والسجن المؤبد من قِبَل محكمة أمن الدولة يوم الرابع من مارس 1976.

لقد تم توقيفهما من قِبَل الأمن العسكري عقب الهزة العنيفة لشهر يناير 1976، الانتفاضة التي كان سببها الأساسي وبكل وضوح عدم احترام الثقافة البربرية، العنصر المميز والضروري لتوازن المنطقة وخصوصيتها، بل وحتى لتوازن العالم، كما هو عنصر ضروري لإرادته في العيش بحرية ولتنمية وازدهار قدراتها الخاصة. ومباشرة بعد توقيف ابني ورفيقه، من ضمن أشخاص آخرين اعتبرهم أدواتاً وضحايا في نفس الوقت لهذا العنف، قد تعرضا لشتى أصناف التعذيب الفظيع:

- صدمات كهربائية على أماكن جد حساسة من جسد ابني العاري كلياً، ولكمات وركلات «كراته» إلى درجة إدمائه، تشويه فكه السفلي الذي استدعى نقله في حالة استعجال إلى المستشفى العسكري «مايو» بالعاصمة.
- أما في ما يخص محمد هارون فتعرض لعملية الجلد بواسطة أنبوب مطاطي حتى أحدث ذلك تمزقاً على جلد بطنه، ثم دُرَّ جرحه بالملح بعد أن رُشَّ بالماء. وبعدها تعرّض لصدمات كهربائية وهو مقيد اليدين والرجلين بواسطة سلسلة حديدية.

هذا جزء فقط من قائمة التعذيب الجسدي والعقلي الذي بقي أثره غير القابل للزوال، ولا يزال يشكل صدمة في أنفسهم.

بعد عشر سنوات، لا يزال ابني يعاني من ندبة ظاهرة على ذقنه من أثر التعذيب، وابني مصاب بمرض الربو، غير أنكم رفضتم منحه العفو الطبي الذي أوصى به خبير في الطب الشرعي بشكل قانوني ومستعجل. أما فيما يخص أمر محمد هارون المسكين، وهو ابن شهيد الثورة الجزائرية، فإضافة إلى فقدان والدته في طريق رجوعها من زيارته في السجن سنة 1977، فهو يوجد الآن بسجن لامباز المركزي ويعاني مما لهذا السجن من سمعة شؤم. إنه الآن عبارة عن خرقة بشرية عقب "علاج طبيعلي" ومن جراء إضراب عن الطعام متكرر قام به لفترات طويلة احتجاجاً على ظروف سجنه اللاإنسانية. إنَّ انعزاله الكلي داخل زنزانه يجره يوم بعد يوماً نحو حالة من انفصام في الشخصية. إنكم ترفضون منحه حتى الإفراج الذي منحتموه لأبناء شهداء الثورة في نوفمبر 1984 م.

لن يشرفكم حرصكم - الذي أكدتموه مؤخرًا - على احترام حقوق الإنسان في الجزائر إلا إذا وضعتمهم في التو حداً للقمع الوحشي الذي يعانیه ابني ورفيقه منذ أكثر من عشر سنوات.

بأمل حار في أن تلبوا نداء أم يؤرقها القلق والحرص على مصير ابنها، تقبلوا مني سيدي الرئيس فائق الاحترام والتقدير.  
السيدة فاطمة مجبر.

#### 4.2. فرحات عباس (1976 م)

المصدر: فرحات عباس، الاستقلال المصادِر، دار نشر فلاماريون، باريس 1984.

في شهر مارس من سنة 1976، أمضى أربعة مناضلين من الحركة الوطنية (فرحات عباس، حسين الأحول، بن يوسف بن خدة ومحمد خير الدين) نداء إلى الشعب الجزائري، يدينون فيه انحرافات سلطة العقيد بوخروبة [هوارى بومدين] الفردية، ومخاطر الاقتتال بين الاخوة مع جيراننا المغاربة. اعتبر العقيد بوخروبة هذا النداء بمثابة جريمة «قدح في الذات الملكية» ووضع هؤلاء القادة السياسيين الأربعة تحت الإقامة الجبرية كما صادر أملاكهم. وفيما يلي شهادة عن سوء معاملة (وليس تعذيب) السيد فرحات عباس.

في العاشر من شهر مارس 1976 على الساعة السابعة والنصف، دقّ من جديد رجال الشرطة عل باب منزلي، فجاء محافظ الشرطة بمقاطعة القبة مصحوباً بشرطيين بلباس مدني لإخباري أنني في حالة إقامة جبرية داخل الفيلا التي أسكنها. كما أخبرني المحافظ أنّ خط هاتفي سيُقطع وأنّ كل الزيارات محظورة باستثناء أفراد عائلتي. فسألته إن كان لديه إذن قضائي يبرر هذا الإجراء. لم يكن لديه أي شيء من هذا القبيل، فسلمتُ إليه رسالة اعتراض كتابية عبرتُ فيها عن رفضي لهذه الوسائل التعسفية التي تمارس على حريتي دون إخطاري بأدنى اتهام رسمي.

هذه المرة تعيش الجزائر تحت سيطرة العقيد بومدين واسمه الحقيقي محمد بوخروبة. أسبوع بعد هذا علمتُ أنّ صيدليتي تمت مصادرتها وأنّ حسابي البنكي جمّد. لم يكلف بومدين نفسه عناء معرفة إن كان لديّ ما أعيل به نفسي وعائلتي، وحمداً لله الذي سخر أصدقاء قدّموا لي كل العون.

استمر هذا الوضع إلى غاية 13 يونيو 1977. في ذلك اليوم، على الساعة العاشرة ليلاً، جاءني مفتش شرطة يخبرني رفع الحراسة البوليسية عن منزلي، وأنه بإمكانني التنقل بكل حرية داخل حدود الجزائر. ولم استرجع جواز سفري إلا بعد وفاة بومدين بتاريخ 28 ديسمبر 1978. فيما يخص صيدليتي، لم يعيدها إليّ إلا في شهر يناير 1982.

تحمّلُ هذا التعسف دون شكوى، وكنت أعتبره أمراً يتماشى مع منطق الأشياء تحت النظام السائد. ألم تكن الجزائر قاطبة تخضع لهوى السلطة الفردية وسجينة الحكم الاستبدادي؟ لما يكون النظام أعزل من السند القانوني، ناهيك عن الشرعية، فهذه التجاوزات تصبح متوقعة.

## 5.2. محمد بن يحيى (1978 م)

المصدر: محمد بن يحيى، مكيدة السلطة، دار نشر أركانتر، باريس 1988.

محمد بن يحيى ضابط سابق بصفوف جيش التحرير الوطني (الولاية الثالثة). بعد تعرضه لمضايقات عدة من قِبل أقطاب الرشوة والفساد داخل النظام العسكري القائم، قرر تنظيم مقاومة مسلحة ومعارضة نظام العقيد بوخروبة [بومدين]. اختُرقت جماعته منذ الوهلة الأولى من قبل المخابرات العسكرية التي نظمت بصفة كلية إلقاء سلاح بالمظلات في منطقة كاب سيغلي. هذا ما عُرف وقتها بمؤامرة كاب سيغلي الشهيرة. وحدثت هذه العملية في أوانها حيث كان صراع الفصائل المختلفة داخل السلطة على أشده لخلافة الرئيس بوخروبة الذي كان يحتضر على فراشه بالمستشفى. وفي ما يلي شهادة الفقيه محمد بن يحيى.

«ارفعوا أيديكم!» انفتحت الأبواب الأمامية من سيارتي (بيجو 404) وتسوّرت إلى الداخل أذرع جرتنا بعنف، السائق وأنا. دفعونا داخل سيارة أخرى انطلقت فوراً. ألقوا بي إلى أسفل السيارة وغطوا رأسي ببنوس كي لا أتعرف على الاتجاه ولا على المكان الذي نقصده. كان المختطفون عناصر من الأمن العسكري تعقبوا خطواتنا منذ انطلاقنا من مقر سكنائي. [...]

توقفت السيارة، فأنزلوني ببهو مُضاء، ثم سلكنا رواقاً طويلاً انتهى إلى غرفة فيها عسكريين مسلحين برشاشات. كان رجل بزي مدني جالسا خلف مكتب، فأمرني بإفراغ جيوبي ووضعت محتوياتها على المكتب. نقلوني بعدها إلى غرفة ثانية حيث أرغموني على نزع كافة ملابسني، وأعطوني لباساً عسكرياً قديماً وشبشبته من مطاط أضعها بدل الحذاء. ثم اقتادوني برواق ورموني داخل زنزانة رقم 10. [...]

هكذا أضاف الأمن العسكري، وهو جهاز فوق القانون، ضحية جديدة إلى قائمة ضحاياه. [...] لم يمض على وصولي أقل من ساعة حتى بدأ الاستنطاق. سئلت: «هل تعلم سبب وجودك هنا؟» فأجبت: «كلا.» زِد عليّ: «إذن سأقول لك كل شيء، وذلك في مصلحتك وحتى تجري الأمور في أحسن الأحوال بيننا. سأريك قبل كل شيء نسخ من صور للرسائل التي بعثها فرحات عباس إلى السلطات المغربية كي تتيقن أننا على علم بكل شيء. نحن من نظّم أول زيارة لمبعوثكم بوعروج إلى المغرب.»

أُصِبتُ بالذهول، وانهار كل ما نسجته من سيناريو للخروج من المأزق. ولربح قليل من الوقت وتحضير سيناريو جديد للخروج من ورطتي، بدأتُ في خطاب عن الحالة السيئة والمظالم التي تُرتكب ضد الشعب الجزائري. أصغى الرائد آيت مصباح إلى عرضة اتهامي دون مقاطعتي، ثم توجه إلي قائلاً: «أذهب خذ قسطاً من الراحة ثم سنواصل بعد ذلك.»

رجعتُ إلى زنزاني محاطاً بحارسين. لم استقر ملتقياً حتى سمعت صدى خطوات عند باب الزنزانة، ثم انفتح الباب وأشار إليّ أحد الحراس بالخروج. اقتادوني هذه المرة إلى غرفة أخرى يوجد بداخلها سريران وجهاز هاتف. أمرت بأخذ أحد الأسرّة وبالإجابة عن كل المكالمات الهاتفية.

رَنّ الهاتف عند الصباح، فإذا به صوت زوجتي، التي تنفّست الصُعداء بعد سماع صوتي. كانت تهاتفني من المدرسة حيث تشغل منصب المديرية. اتصلت بي ثانيةً نصف ساعة بعد ذلك وهي قلقة: «أين أنت؟ لم أجدك بالمنزل، فركبت رقم هاتف منزلنا وها أنت تجيبني!» أوصيتها بعدم القلق، ولكن أمرني الحارس الذي يقابلني بالسرير الثاني ويراقب مكالمتي بقطع الخط. فبأمر من الأمن العسكري، كانت مصالح البريد تحوّل المكالمات. كان رقم هاتف البيت تحت التنصُّت، فكان الأمن العسكري يتابع كافة مكالماتي انطلاقاً من مقرهم. [...]

مكثت بالزنزانة رقم 10 بعض الوقت حتى نقلوني بغرفة تُحمد الطّنين بداخلها شخص قدم نفسه تحت اسم الملازم الأول جيلالي. كان لهذا الشخص أسلوب خاص في توجيه الاستنطاق، فكان يطرح سؤاله ثم يخرج مباشرة عن الموضوع ويستطرد قصص حياته ومشاركته في ثورة 1954. وعلمتُ في ما بعد أن هذا الشخص ينتمي في الواقع إلى جيش الاستعمار، وتم تجنيده سنة 1962، وحصل على رتبة ملازم أول بعد تنفيذه لبعض المهام القدرة لحساب السلطة وقيادتها.

بقيتُ جالساً على الكرسيّ طيلة الليلة، وكذا طوال يوم الغد واللييلة التي تلتها واليوم التالي حتى الساعة الثانية بعد الزوال. كان قوتي الوحيد قهوة من حين لآخر. لقد فقدت الإحساس بعامل الزمان. [...]

أعاد الملازم الأول صياغة المحضر وغير بعض الجمل يترجّح أن لا يفهمها الرائد آيت مصباح. قال لي: «إنه لم يمكث طويلاً بالمدرسة.» وبعدما ثأّر من قائده توجه إليّ وحدثني عن المصير الذي ينتظرني: «لا تنخدع، إنك ستُعدم، فبمجرد توضيح بعض الملابس بالمحضر سينفذ حكم الإعدام.»

قلت له: «قدّر الله ما شاء فعل! الوضع إذن بهذه البساطة، فيتم إعدام الناس دون محاكمة، ولا حتى تقديمهم أمام أي سلطة قضائية؟ يتم إذن قتل الناس حتى دون السماع إليهم بشأن موضوع التهمة.» فابتسم، ثم قال: «يا صديقي، غُيب أشخاص نهائياً لأسباب أهون خطورة.» [...]

في يوم الغد استيقظت لوحدي، فشعرت بنوع من تخفيف الهم، فجلست على سريري وبدأت أفكر في وضعي، وتضرعت للعلي القدير: «يا ربي، يا قوي أغثني، نجني من بين أيدي هؤلاء الكفرة أعدائك. وإن سبق قضاؤك أن يبلغوا مرامهم فارزقني الشجاعة لأن أموت واقفا شهماً، حتى لا أخيب ظن أهلي في.»

ضننت أنّ الاستنطاق قد انتهى وكنت في انتظار تحديد مصيري، فإذا بالباب تفتح ويأخذونني إلى المكتب المعتاد. كان هناك أربعة أشخاص. أمرني قائدهم بنزع ملابسي، فامتثلت للأوامر، ثم وجّه صوبي كاشف النور. عندها توجه إليّ القائد برشقة من الشتائم سب فيها كل شيء: عائلي... والباقي. ثم تقدم مني وقال: «لا سبيل للعبث معي. إما تقول كل الحقيقة وإما تخرج ميتاً من هنا.»

فأرفق القول بالفعل حيث لطمني على مستوى أذني اليسرى وضربني بمرفقه على مستوى الطحال. فحملت في وجهه دون التفوه بكلمة وأنا أشعر بحرارة تتصاعد إلى وجهي. لم ألتقط بعد أنفاسي حتى رأيتُه يمسك بعضاً كانت على المكتب ويضربني بها بين الساقين، فشعرت ببطني يتمزق وسقطت على الأرض دون أن استطع التنفس. فتشوّشت رؤيتي، وكنت في حالة نصف إغماء لما سمعت زميله يقول له: «قد بالغت في الأمر، إن مات لا أتحمّل المسؤولية.»

ساعتها تحوّل الجلادون إلى رجال إسعاف، فأجلسوني، لكن شعرت بالدوران فطالبتهم بتمديدي على الأرض بصوت أقرب إلى الحشجة. وافقوا على ذلك، وبعد حين أوقفوني وجعلوني أقوم بحركات، وشربوني شيئاً من الماء وسكبوا قليلاً منه على وجهي. [...]

تعرّضت مجدداً لخصص للاستنطاق لا حصر لها. في آخر المطاف أدركت هدفهم. كانوا يريدون مني اعترافات لا علاقة لها البتة بالأمر الذي يأخذونه علي. بحسبهم، أنا عميل الإمبريالية، ولديّ علاقات بمرتزة من أمثال بوب دينار، رغم أنني لم أعرف الاسم إلا من خلال الإعلام. وحدثوني عن كريم بلقاسم، وعن ارتباطه المزعوم بمصالح الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) وعن علاقتي المزعومة مع «السداس» الفرنسية (مصلحة الاستعلامات الخارجية ومحاربة التجسس)، ومع المغرب، ومع الأمريكان. [...]

و ذات يوم سمعت بكاء، وسمعت أحداً يصرخ: «أمي! أمي!» ظننته ابني، فطرقت الباب ولم أتوقف إلى أن قدم الحارس. هاجمته بالقول: «ألا تستحون من الإتيان إلى هنا بالأطفال، من تكونوا بركم؟» فأجاب: «إنها فتاة، عمرها واحد وعشرون عاماً.» قلت: «ماذا فعلت؟» فرد قائلاً: «لا أدري. إنها طالبة وأظن أنها متورطة في الشغب بالجامعة.» لقد تعرّضت هذه الفتاة إلى شتى أنواع الأعمال الشائنة على أيدي الحراس. [...]

وجدت نفسي بين عسكريين كل منهما برتبة نقيب، أحدهما النائب العام ك. والآخر قاضي التحقيق ب.، فانطلق النقاش. اختصرت لهما قضيتي بطلب من النائب العام. وبعدها طالب مني قاضي التحقيق أن اتبعه إلى الطابق الثاني.

بدأ استجوابي بحضور ضابطين برتبة ملازم أول ينوبان عن الوكيل العام، وكاتب برتبة رقيب كان جالسا خلف آلة كتابة. كان المحضر الذي نسجه الأمن العسكري ضخماً. توجه إلي القاضي: «أعتقد أنه ليس من الضروري إعادة قراءته كلياً.» فرفق القول بالعمل وقدم إلي الملف وسألني: «هل تتفق مع كل ما يحتويه؟» قال هذه الكلمات بصوت هادئ لكن نظرت كانت فاحصة. قلت: «أفند بشدة العناصر التي يحتويها الملف فما هي إلا ثمرة خيال الأمن العسكري.» رد علي القاضي: «ومع هذا فقد أمضيته.» قلت: «أجل، لكن أمضيته تحت التهديد والتعذيب، أعتقد أنكم لا تجهلون طرق عمل شرطتكم.»

مكثت مائة وأثني وثلاثين يوماً تحت المراقبة القضائية دون أن يزورني أيا من القضاة. بقيت تحت تعسف المفتشين الذين أشكرهم على عدم اغتيايي بما أنّ سلطتهم كانت مطلقة وكان باستطاعتهم التصرف في حياتي كما يشاءون. [...]



حكمت المحكمة الاستئنائية بالمدينة (المسماة محكمة أمن الدولة) على بن يحيى باثني عشر سنة سجنا نافذة. بعد قضائه ستة سنوات من الاعتقال بسجون قسنطينة وبوفاريك ولامبارز، وتم العفو عنه من قبل العقيد الشاذلي بن جديد يوم 31 أكتوبر 1984.

## 6.2. الشيخ عبد اللطيف سلطاني (1982 م)

المصدر: أوصديق فوزي ابن الهاشمي، الحركة الإسلامية في الجزائر 1962-1988، دار النشر الانتفاضة، الجزائر 1992.

تلبية لنداء الشيخ عبد اللطيف سلطاني والشيخ أحمد سحنون والشيخ مدني عباسي، شارك آلاف المواطنين في اعتصام يوم الجمعة 12 نوفمبر 1982 أمام مسجد جامعة الجزائر. ونشر الشيوخ بياناً ينددون فيه بانحراف السلطة "الاشتراكية" وبالقمع الذي تعرّض له الطلبة من التيار الإسلامي. وحوالي أسبوعين من بعد، يوم 25 نوفمبر 1982، انقضت النظام على الحركة الإسلامية بقمع واسع استهدف الشيوخ والأوساط الفكرية الإسلامية. فأوقف عشرات الجامعيين ثم عذبوا عذاباً وحشياً قبل أن يُسجنوا في سجن برواقية المشؤوم. ورغم سن الشيخ عبد اللطيف سلطاني الكبير (81 سنة) وحالته الصحية، تعرض للتوقيف والاحتجاز في مركز من مراكز المخابرات العسكرية بالعاصمة، ثم للاستحضار أمام محكمة مدينة الاستئنائية ثم للإقامة الجبرية في بيته بالقبّة. بعدها بشهور قليلة، في أبريل 1983، توفي الشيخ سلطاني تحت الإقامة الجبرية بعد تدهور حالته الصحية. شارك عشرات الآلاف من المواطنين في جنازته. وفي ما يلي مقطع من شهادته.

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

في صبيحة يوم الخميس 9 صفر 1403 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 1982 م على الساعة الرابعة صباحاً وقبل طلوع الفجر بساعتين دق جرس منزلي في القبّة، فخرج ولدي فائق وما أن فتح الباب الخارجي حتى أسرع شرطة الجيش إلى الدخول، وسألوه عني فقال لهم أنه نائم، وفي الحين صعّدوا إلى غرفتي ولما خرجت إليهم قال لي أحدهم: «ألبس ثيابك وسر معنا، ولست وحدك.»

فلما لبست ثيابي بسرعة سرت معهم، وركبنا سيارتهم، فسلطنا طريق العناصر ثم مررنا بمكان القنطرة التي لازالت بها الأشغال في بئر مراد راييس في اتجاه الطريق السريع الرابط بين الأبيار والقنطرة المذكورة. وعند بلوغ السيارة إلى المنعرج الذي يؤدي إلى ابن عكنون

والملاعب الأولمبي - يسارا - غطى لي رأسي الشرطي الذي كان إلى جانبي في السيارة بطرف جبتي لكي لا أرى المكان الذي سيدخلونني إليه.

وبعد أن دخلنا إلى المكان الذي أخذوني إليه ونزلنا من السيارة سلكوا بي مدخلا جنباته من الزجاج يرى فيه المار منه ذاته كلها وهو ملتو فما خرجت منه حتى اعتراني دوار كدت أسقط منه على الأرض، وبعد أن خرجت من هذا الممر الضيق العجيب أدخلوني إلى المكتب - مكتب استقبال الضيوف المعد لتقييد وكتابة حالة المعتقل المدنية، وبدأ إجراء هذه العملية التي هي السؤال عن الاسم واللقب واسم الأبوين واسم الزوجة وعدد الأولاد الخ، طلب مني أن أخرج كل ما كان تحتي وفي جيوبي، فأخرجت كل ما في جيوبي ووضعته أمامه فوق المنضدة. ثم قدموني إلى المصور فجلست أمام آلة التصوير فصوروني من الأمام ومن جانب الوجه الأيمن. ساقني جندي إلى مكان الغسل، فأمرني بنزع ثيابي وأن ألبس ثوبا واحدا منه القميص والسراويل وهو المعروف بـ«كومبينزو» ثم ساقني إلى الزنزانة.

أمرني بالدخول إلى الزنزانة، وهي صغيرة جدا عرضها ثلاثة أذرع (متران ونصف) وطولها خمسة أذرع على بابها رقم 4، وبابها من حديد وقفلها من حديد وهو قسب طويل يقفل من الخارج. وليس فيها هواء يستنشقه من كان فيها، وما فيها إلا نافذتان صغيرتان إحداهما في وسط الباب والأخرى عند السقف العالي جدا، في كل واحدة منهما خمسة عشر سنتيمترا طولاً ومثلها عرضاً. وفوق النافذة العليا مصباح ضعيف لا يمكن للمرء أن يقرأ على ضوءه.

فالغرفة قليلة الهواء لأنّ النافذتين تفتحان إلى ممر - «كلوار» - ضيق ومن أجل هذا كدت أحتنق من قلة الهواء، ولا أتففس جيدا إلا إذا طلبت من الجندي الخروج إلى الميضأة لأقضي حاجتي. أما الفراش فكان قطعة قدرة ملوثة بالأوساخ مصنوعة من البنج فوق بنك من اللوح بدون إزار. أما الغطاء فلا بأس به من البطانيات، وإذا ضاقت نفسي وأردت الخروج إلى الميضأة طرقت الباب الحديدي المغلق من الخارج ومفتاحه في عنق الجندي، إذ له عدة زنانات، فأطرق عدة مرات فإذا سمعني الجندي ونظر إلي من النافذة الصغيرة وقال لي ماذا تريد. فأقول له أريد الخروج إلى الميضأة، والحجرة المحترمة ليست وحدها بل هي في صف طويل من مثيلاتها.

وبقيت فيها ثلاثة أيام، الخميس، الجمعة والسبت، وفي يوم الأحد قلت للضابط المذكور سابقا المكلف بالمركز أنني لم استطع البقاء في هذه الزنزانة الضيقة، لأنني أكاد أحتنق، من قلة الهواء، فأمر الجندي بنقلي إلى زنزانة أخرى في ذلك الصف من الزنانات

تحمل رقم 7 ومساحتها تعادل اثنتين من النوع السابق، فهي في المساحة ضعف الأولى غير أنّ النوافذ مقياس واحد، وفيها نافذة واحدة والأخرى قرب السقف.

وفي يوم الأربعاء فاتح ديسمبر 1982 ضاقت بي المساحة الضيقة المذكورة وكدت أختنق من قلة الهواء فطرقت الباب، وبعد مدة جاءني جندي لقبه زبوج قائلاً: «ماذا تريد؟» فقلت له: «قل للضابط المكلف في المكتب أنني أريد استنشاق شيء من الهواء.» فلما أخبره بما أريد أمره بالإتيان بي وأنا لا استطع المشي إلا متوكئاً على العصا لشدة ما لحقني من الضعف والوهن. فلما أخرجني إلى مكتبه وفتح لي النافذة الكبيرة تنفست ثم اعتزاني دوار في رأسي ورأيت الأرض كأنها تدور من حولي وكدت أسقط من الكرسي إلى الأرض. وأخذ وجهي في التلون حسبما ذكر لي. ثم أمر الضابط بأخذني إلى غرفة أحسن من الزنزانة التي كنت فيها، وفيها نافذة كبيرة وفرش جيد وسرير محترم وضوء كامل ومسخن، وقال لي الضابط: «هذه حجرة جندي أخرجته منها وسلمتها لك.» فاسترحت نوعاً ما مما كنت أعانيه في الأيام الستة الماضية.

في الغد - أي يوم الخميس 2 ديسمبر - جاءني الجندي مسرعاً وقال لي: «أسرع ألبس ثيابك فإنك ذاهب إلى بيتك.» وبعد لبسي ثيابي ذهبت إلى مكتب الضابط المذكور فوجدت فيه الشيخ أحمد سحنون جالساً مع الضابط وقد كان في زنزانة قريبة مني ولكن لم أره ولم يرني. وهنا أعاد لي الضابط كل ما أعطيته في أول يوم، ثم خرجنا وأركبونا في سيارة إسعاف، وقبل خروجنا غطوا رأسنا ولم يكشفوا عنا إلا بعد أن كنا قرب القنطرة التي يمر منها الذاهبون في اتجاه بني مسوس وغيرها، ويجنبها طريق بوزريعة، وهي القريبة من جامع الأرقم شوفالي.

سلكت بنا السيارة الطريق النازل إلى باب الوادي، وسرنا إلى المستشفى العسكري. فأدخلونا إلى حجرة واسعة أعدت لنا، فيها سريران أحدهما لي والآخر للشيخ أحمد سحنون، وبادرونا بالفحص الطبي، وأعطونا ما نحن في حاجة إليه من الأدوية والعلاج مع الأكل الجيد وما يتبعه. من يوم خروجي من المنزل لم أر أحداً، وفي المستشفى جاءني الأولاد والأهل وبعض الأصدقاء، فبقينا فيه سبعة أيام أخرى.

وفي صباح يوم الخميس 9 ديسمبر 1982 جاءنا الجنود والضباط على الساعة الخامسة صباحاً قبل الفجر وأمرونا بلبس ثيابنا بسرعة والسير معهم، فأركبونا نحن الاثنين ومعنا الشرطة بداخل السيارة وأخذونا إلى مركز محافظة الشرطة، فبقينا في السيارة نحو الساعة، والشرطة في حركة دائمة، وأمامنا حافظتان بداخلهما جماعة من الشباب المسلم

كانوا في معتقل الشرطة المركزية، وفي حدود الساعة السادسة والنصف، أفلع المركب الميمون الذي يحمل رجال الإسلام.

فأقلعت السيارات، ومنها سيارتنا مع اثنين من الشرطة بداخل سيارتنا، وأمام هذا المركب من السيارات شرطيان من «الموطار» [دَرَّاجان] لإفساح الطريق، ومثلها من الخلف، ونحن نقول في قرارة نفوسنا: «إلى أين المسير بنا؟ إلى المنزل؟» فقد ابتعدنا عن طريق المنزل، ثم تبين لنا أننا متوجهون إلى المدينة إلى محكمة أمن الدولة، كأننا مجرمون يساقون إلى المحكمة لإجرامهم - سبحان الله ماذا لقينا من الثورة الجزائرية التي خدمناها بعقولنا وأجسادنا، ووضعنا رؤوسنا أمام المشانق والمقصلة كما قاله لي الشيخ أحمد حماني لما أطلع على ما كنت قائما به للثورة من أجل حرية الجزائر واستقلالها.

ولما وصلنا إلى مدينة المدية التي تبعد عن العاصمة بنحو 84 كلم وقفت بنا السيارة أمام المحكمة وأنزل الجميع وسيقوا تحت حراسة الشرطة إلى داخل المحكمة، إلى قاعة الجلسات. وهناك التقينا مع الشباب الإسلامي الذي كان محتجزا مثلنا وفيهم الأساتذة في الكليات والجامعات. وبقينا كامل اليوم من الساعة الثامنة والنصف جالسين على المقاعد الخشبية إلى ما بعد العصر، وبالضبط إلى الثالثة والنصف. وبعدها جاء ضابط شرطة وشرع ينادي على الشباب أولا، ثم نادى أحمد سحنون أولا، وعبد اللطيف سلطاني ثانياً.

فصعدنا إلى الطابق الأول وجلسنا فوق ابناك من اللوح. وبعد مناداة ثانية دخلت مكتبا على ما أظنه لكاتب المحكمة، وبعد الإجراءات المعروفة أخبرني بأني متهم بعبادة الدولة، وبأني شاركت في نشر وتوزيع منشور، وهذا مخالف لقانون الدولة. فقلت له: «أما المنشور فنعم لأن حالة من التوتر ظهرت أخيرا بين الطلبة الجامعيين والشرطة فأردنا بنشره وتوزيعه تهدئة الحالة النفسية من ذلك التوتر والاضطراب، لأن الطلبة الجامعيين لهم ثقة في علمائهم. ذلك أن ما يشكون منه تقدّم به العلماء في هذا المنشور للدولة كي تراجع أمر هؤلاء الطلبة، لأنهم أبناء الأمة الجزائرية وسيكون منهم المهندس والأستاذ المرابي والطبيب إلى آخره. وليس من الحكمة والعدل إهمالهم وتركهم تؤثر عليهم دعاية الملاحدة المبتوثة في أوساطهم. فهم مسلمون أبناء مسلمين، ونحن الكبار نموت والحياة بعدنا لهم، فنربيهم تربية إسلامية حتى لا تخسرهم الجزائر في مستقبل حياتها وحياتهم لأن الإلحاد لابن الإلحاد الشيوعي أكثر من بث سمومه في الأوساط الطلابية والجامعيين منهم بالخصوص. فلسنا من العلماء الناصحين إذا سكتنا عن هذا الخطر الذي أخذ يهدد ديننا ومجتمعنا الإسلامي، لأن ثورة التحرير في وقتها لم تر واحدا من هؤلاء تقدم إلى صفوفها، بل فر

الكثير من الشيوعيين إلى خارج الوطن، ولم يبق هنا إلا شباب الجزائر الجامعي الإسلامي وغير الجامعي. أما معاداتي للدولة فهذه تهمة باطلة ورخيصة أريدَ بها الإساءة إلى سمعتي.»

فقال لي: «إنك مطالب شرعا لدى محكمة أمن الدولة ولك الحق في إنابة محام عنك إذا دعيت إلى الوقوف أمامها، فهل ترغب في تعيين محاميا؟» قلت: «نعم.»

ثم أرجعتني الشرطة إلى منزلي مع الشيخ أحمد سحنون الذي أخذوه أيضا إلى منزله. وقبل رجوعنا إلى منزلنا أوقفونا مدة لدى المحافظة المركزية لكي يبلغونا أنه بداية من الآن، 9 ديسمبر 1982، يجب علينا الإقامة الجبرية في منزلنا.

وأصدرت قوة الأمن في الصحافة أنها أَلقت القبض على 23 شخصا وأحالتهم على محكمة أمن الدولة، وأفرج عن سحنون وسلطاني مؤقتا، غير أنّ القانون في حالة السراح المؤقت والإقامة الجبرية لا يوصي بالحراسة. فالملاحق يبقى في منزله بلا حراسة إلى يوم المحاكمة، فإذا طلبوه إليها ذهب من تلقاء نفسه. ولكن نحن نعيش في الجزائر وكفى.

فها أنا الآن مقيم في المنزل من ذلك التاريخ إلى وقت كتابة هذه الأسطر، والمدة زادت على الثلاثة شهور، من غير أن تسمح الشرطة الحراسة للمنزل باتصال أيّ أحد بي حتى أنّ من وقف معي في الشارع وأراد السؤال عني أمروه بالانصراف. ومنعوني حتى من الخروج إلى صلاة الجمعة، والحلاق لا يأتيني إلاّ بإذن خاص، كأني مجرم - قاتل أو سارق - ولا يزورني إلا من كان من أهلي وأقاربي وأصهارني. وبالجملة فالذي رأيته من شرطة جيشنا لم أر منه العشر من جنود جيش العدو الاستعماري، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وهذا راجع كما قلت إلى التغلغل الشيوعي الإلحادي في حكومتنا، وعند الله نلتقي يوم القيامة ونأخذ حقنا ممن ظلمنا ولا يضيع حقنا فيها كما ضاع في الدنيا.

ولا أنسى قضية ساعتني التي أعرف بها أوقات الصلاة، فقد حجزوها عني يوم دفعت إليهم كل ما كان تحتي من أوراق ودراهم إلى آخر ما ذكرت. وقد طلبت منهم مرات ومرات أن يعطوني ساعتني لأعرف بها أوقات الصلاة فلم يعطوها لي إلاّ يوم خروجي من الزنزانة، وفي بعض الأوقات أصلي وأعيد الصلاة لأنّ الأذان لا يسمع جيدا فيقع لي الشك في دخول الوقت. وللتاريخ أقول أنّ الجيش الفرنسي أخذني وطلب مني ما يطلبه جيشنا مني، وحين وصلنا إلى الساعة التي كانت عندي ولم تفارقني أبدا قلت للضابط الكافر: «اترك لي الساعة لأعرف بها وقت الصلاة»، فقال لي: «خذ»، بدون أن أعيد الطلب. فلينظر المرء الفرق بين الجندي الكافر ومن يزعم أنه مسلم.

التحقيقات أثناء الاعتقال

أما التحقيقات التي تعرضت لها فكلها تحوم حول المنشور، ومنها أنّ لي اتصالا بالشيخ أبي بكر جابر الجزائري نزيل المدينة المنورة على صاحبها الصلاة والسلام، والمدرس بالحرم المدني الشريف والجامعة الإسلامية، فقلت للمحقق: «إنّ اتصالي به اتصال العلماء بعضهم ببعض، مع سابق معرفتي به عندما كان أستاذا ومعلما في المدرسة الحلالية بعاصمة الجزائر. وكل الجزائريين يتصلون به عندما يزورون المدينة المنورة بمناسبة الحج أو العمرة.»

وهل يعدّ هذا جريمة وقد ظهرت هذه التهمة بعد أن زار الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الجزائر من الأحد 21 إلى الثلاثاء 23 نوفمبر 1982. ويوم الثلاثاء 23 نوفمبر رجع الملك إلى بلده، وسافر الرئيس الشاذلي إلى ليبيا وألقي القبض عليّ أنا ليلة الخميس - فسبحان الله وأعوذ به من شيطان ونفاق السياسة. فقد أذاعوا بيانا مشتركا - كما يقولون - عن هذه الزيارة قالوا فيه أنّ التفاهم والوفاق - النفاق - واقع بين الاخوة، وهكذا السياسة ومقاصدها.

وتكرر التحقيق معي مرات ومرات، وكُتِبَتْ كل حياتي وأعمالي حتى الدار التي كنت اشتريتها بمالي - فرارا من بطش منظمة الجيش السري الفرنسي (الأواس) المجرمة - وسألوني عنها: «من أين جاءك المال الذي اشتريت به الفيلا؟» فقلت لهم: «هذا سؤال خارج عن الموضوع، ومن كان له حق فالعدالة بيننا يطالبني بواسطتها.»

وفي كل مرة كنتُ أخرج من الزنزانة كنتُ أخضع إلى حراسة الجندي المسلح، وقد كتبوا كل حياتي بشهورها وسنواتها، وقالوا نريد أن نعرف حياتك كلها. وفي إحدى الليالي بقيت مع المحقق إلى الرابعة صباحا. وفي مدة الاعتقال انقطعت عني جميع الاتصالات الخارجية، فلا صحافة ولا إذاعة، ولا زائر من أولادي، بل ولا أحد منهم يعرف أين كنتُ والقصد من هذا هو إدخال القلق والاضطراب النفسي على المعتقل وعلى أهله. وصرنا كما قال الشاعر العربي القديم:

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها      فلسنا من الأموات فيها ولا الأحياء

إذا جاءنا السجناء يوما لحاجة      فرحنا وقلنا جاء هذا من الدنيا

وبالجملة فأقول وأكرر أنّ ما رأيته وما وقع لي في هذه المرة لم يقع لي من قبل الجند الفرنسيين عدونا وعدو الوطن. وقد قلت للضابط الذي غطى لي رأسي حتى لا أرى الاتجاه الذي تسير إليه السيارة: «ذكّرتمونا بأعمال منظمة الجيش السري الفرنسي [OAS].»

والذي استخلصته من هذه المحنة أنّ ما أصابني سببه النشاط الديني الذي أقوم به لا غير، وكل ما قيل في سبب الاعتقال كذب وزور وبهتان.

ولما ساءت حالتي الصحية - كما قلت سابقا - من قلة الهواء والتنفس والقلق الذي أصابني في تلك السبعة أيام، وماذا يستطيع أن يتحمل رجل بلغ من العمر 81 سنة؟ فكيف يتحمل مثل ما تحملت؟ فرجل ضعيف بلغ من السن ما بلغت يُفعل به هذا بلا جريمة إن ذلك لكثير! وما ذكرته قليل من كثير، فكيف تكون صحته؟ وإلى الله وحده المشتكى والرجاء في تفرّج الكرب والهموم والحن.

كل ما لحقني في هذه المحنة من أجل هذا المنشور الذي كتبه الشيخ أحمد سحنون وأمضاه وأمضيته أنا معه والأستاذ عباسي المدني والذي وزع على الطلبة وغيرهم يوم الجمعة 16 محرم 1403 (12 نوفمبر 1982) طلبنا فيه من الحكومة أن تنظر إلى أبنائها الطلبة وتستجيب لهم. فمن قرأ المنشور أو اطلع على ما فيه علم أن ما جاء فيه لا يستوجب هذه العقوبات، والذي لحق بي ليس له سبب إلا نشاطي الديني الإسلامي لا غير لأنني قائم بنشاط ديني لا يعجب الملاحدة وأعوانهم هنا، وقد وجدوها فرصة للانتقام مني فاغتنموها، وأقول: «حسي الله ونعم الوكيل.»

## 7.2. صالح بوزينة (1984 م)

المصدر: شهادة خاصة مكتوبة

صالح بوزينة أستاذ وناشط في الحركة الإسلامية اعتقلته المخابرات العسكرية في ربيع سنة 1994، كما تعرّض للتعذيب على يد الشرطة في بوحنيّة في صيف عام 1995 وفي شاطوناف بالعاصمة في نهاية 1995 (راجع شهادته في الجزء 16.2. من الوثيقة بعنوان أصوات من لا صوت لهم في الباب الأول من الكتاب). وفي ما يلي شهادة عن تعذيب سابق كابده السيد بوزينة في سبتمبر 1984 في عهد الشاذلي بن جديد. وقد حررت هذه الشهادة في أغسطس 2001 م.

الأربعاء 7 سبتمبر 1984. كان الزمان صيفا والمدرسون في عطلة. بدأت أشعر في نهاية الصيف أن عناصر المخابرات يراقبونني عن كثب وعندما أمتطي سيارتي وأنطلق ينطلقون ورائي. وخاصة بعد استقرارني في تلك المنطقة، سيما بعدما لاحظوا أنني ألقى الدروس والمحاضرات الدينية بشكل مكثف وفعال. وكنت أشتغل بالتدريس الثانوي وأذهب يوميا إلى مقر عملي الذي يبعد عن سكني ببضعة عشرات من الكيلومترات تقريبا.

وفي صبيحة السابع من سبتمبر 1984 ذهبت إلى الثانوية للتوقيع على ما يسمى محضر ابتداء الشغل كما جرت العادة بذلك. وقبل عودتي إلى البيت عَرَّجْتُ على والدتي (يرحمها الله) فتغذينا سوياً وقد كانت تسكن مع بقية أشقائي في بلدية قريبة من مقر عملي. وعند رُجوعي ووُصُولي إلى الحي الذي أسكن فيه، لاحظت حركة مُرور غير عادية ورأيت شرطياً ضخماً الجسم يتحدث باهتمام بالغ مع ركاب سيارة مُبتدلة، وكانت نظراتهم مثيرة للشك. ولكنني دخلت البيت غير مكترثٍ لأنني توهمتُ أنّ الأمر لا يعنيني...

دخلتُ البيت فَعَيَّرتُ ملابسي وبجركة شِبه آليّة أخذتُ من مكتبي معجم لاروس وفتحته لأقرأ فيه. وما إن قرأت بضعة أسطر، حتى دُقَّ البابُ دَقّاً مُريباً ففُتحت صَوْبُ الباب ونظرت من الكُوَّة فإذا بي لا أرى شيئاً لأنّ الزائر الغريب قد سَدَّها بيده من الخارج وذلك ما قَوَّي شعور الشك عندي وعادت الصورة التي رأيتها في الحي إلى ذهني ولكيِّي عَزَمْتُ على فتح الباب ففوجئتُ بمجموعة من ذئاب البشر يحملُ بعضهم مُسدَّسات وبعضهم الآخر أجهزة إرسال ويتقدمهم قائد المجموعة بلباس «النينجا» ذي اللون الأزرق الدّاكن، يحمل بجمع يده رشاش كلاشينكوف.

قال وهو يرتعد من الرعب: «أنت فلان؟» قلت: «نعم!» قال: «ارتد ملابسك واتبعنا.» ثم انقسم «الفَيْلِق» المشووم إلى ثلاث مجموعات. دَخَلتُ مجموعة غرفة النوم ومجموعة ثانية إلى المطبخ، وثالثة اتجهت صوب الحمام. وصار الذين في المطبخ يبحثون في القدور والأواني والذين في غرفة النوم يبحثون بين ملابسني وملابس زوجتي، وطلب مني أحدهم رقم الحقيرة التي أضع فيها أوراق الشخصية من شهادات وغيرها. ثم فتحها وأخذ الجواز وبعض الأوراق وأوراق من كتاب لسامي النشار بعنوان «فدائيون في الإسلام» طبعة دار المعارف. أذكر أنه لما رأى الجواز فكأنما عشر على كنز وقال لقائد الفرقة وعيناه تلمعان: «ها هو الجواز!» ثم ارتديت ملابسني ونزلت معهم.

وجدت في انتظاري ما لا يقل عن عشر سيارات وحشداً من «الأغوال» كأنهم جاؤوا للقبض على «سَبْعِ بَنِّ عُوْدَة» كما يقول الناس عندنا. ركبنا السيارة تحت حراسة مشددة وانطلقت السيارة صوب «السانترال» (محافظة الشرطة المركزية)، وهو مركز تعذيب معروف قريب من مبنى البريد المركزي، ولما وصلت إلى هناك أنزلوني وأدخلت من الجهة الخلفية للمبنى. قال أحدهم للمسؤول الذي كان يحمل مسدساً مشدوداً إلى حزامه وكأننا في أفلام الوسترن: «ها هو، أتينا به!» فقال لهم: «إنني لا أعرفه!» فصاروا يضحكون. ثم أراني صورا لشباب ملتحين، صورا رُسِمَتْ بقلم الرصاص، وسألني: «هل تعرف أحدا منهم؟» فأجبت بالنفي، فسَكَت.



خرجتُ من ذلك المكتب وأدخلوني إلى غرفة فيها مكتب وثلاثة كراسي من خشب. ودخل شخصان، وشرعا في الاستجواب بطريقة عادية وقد دام ذلك الاستجواب ثلاث ساعات تقريبا فتعبت تعباً شديداً.

ثم أنزلوني إلى قبوٍ رائحته كريهة، ورأيت قريبا من الزنازين الكبيرة عناصر من الشرطة تنبعث من أفواههم التنتنة رائحة الخمر، يحملون في أيديهم أجهزة إرسال. أخذوا بصمات أصابعي العشرة كأنني «مجرم حرب»، فصارت يداي ملطختين بمادة سوداء لأزقة. ثم أخذوا صورتي وصورة جانبية لوجهي وفتشوني بدقة وأعطوني ما يسمونه «العشاء». والحقيقة لو أنّ ذلك «العشاء» قُدّم للكلاب لعافته وانصرفت عنه!

ثم أُدخِلتُ زنزانةً جماعية كبيرة تسمى (جيول - géôle) وأظن أنها من عهد الاستعمار، فرأيت أشكالا آدمية تتصبّب عرقاً وملابسهم ممزقة ونظراتهم حزينة مؤلمة! كانوا قرابة الأربعين شخصا كلّهم شباب في مقتبل العمر. لقد كنت أنا أكبرهم سناً ولذلك قدّموني للصلاة بهم.

كانت علامات التعذيب بادية على وجوههم وظهورهم وأيديهم. تأثرتُ لذلك أبلغ التأثير فغلقت عيني بالبكاء الحار الغزير. فهذا أولئك الأطهار من روعي وشجعوني على تناول بعض الأكل ثم توضأت وصليتُ وشعرت بخشوع وضراعة لم أشعر بهما من قبل.

كان في تلك الزنزانة الكبيرة، التي غصت بالمؤمنين، ثقباً صغيراً عليه شباك لا يسمح البتة بتحديد الهواء ويكاد يحتنق كل من في الحبس. ولم يكن هناك من نور الكهرباء إلا مصباحاً صغيراً يُصدِرُ ضوءاً باهتاً. كان الجميع يتصبّبون عرقاً. ولاحظت ملابس بعضهم تمزقت من العرق ولكثرة احتكاكها على الإسمنت. كان في الزنزانة الكبيرة مرحاضٌ لا باب له، تنبعث منه رائحة كريهة. وكان في الجدار صنوبرٌ يخرج منه الماء باستمرار فيحدث صوتاً يصنك الأذان.

وبعد ثلاثة أيام، أخذوني للبحث والتحقيق لساعات طويلة تخللها شتمٌ وصياحٌ وضربٌ. وألني ظهري كثيراً من الجلوس الطويل على المقعد الخشبي المؤذي. وحدث لي بعدها أمراضٌ منها البواسير.

عُدت إلى القبو مرة أخرى فوجدت مؤمناً يتألم ويتأوه لكثرة ما عذبه بالصواعق الكهربائية. وعرفت فيما بعد أنه من جماعة التبليغ والله أعلم. وبقيت خمسة عشر يوماً في ذلك القبو في الزنزانة، التي تشبه القبر أرضها إسمنت ووسائدها إسمنت. وهناك من بقي خمسين يوماً! وزاد عدد السجناء فكان البعض ينامون بجانب الباب وآخرون بجانب

المرحاض والبعض ينامون بالدور (بالتناوب). ولم أخرج في تلك الفترة إلا مرة واحدة أو مرتين رأيت فيها قليلا من النور الطبيعي فألمتني عيناى لكثرة ما بقيت تحت ضوء الكهرباء الباهت الضعيف!

وفي الثاني والعشرين من سبتمبر على وجه التقريب، أخرجوني من القُبُو وأصعدوني إلى الطابق الأول فوجدت جماعة من المخابرات في انتظاري. أخرجوني إلى الشارع الكبير الذي يؤدي إلى حقل العمل (Champ-de-manoeuvre) وأركبوني سيارة شرطة كبيرة مُعَطَّاة من كل جهة كسيارة المحكوم عليهم بالإعدام. وكان أمامي كُوَّةٌ صغيرة جدًّا. وانطلقت السيارة بسرعة إلى مكان عرفت فيما بعد أنه بوزريعة.

وصلت السيارة إلى مركز التعذيب، يبدو من الخارج كأنه فيلا في طور البناء. رفعت بصري إلى السماء، فانتهرني شرطي باللباس المدني وقال لي: «حَبِّطْ عَيْنَيْكَ!» أي أنظر إلى الأرض! كان بداخل المبنى جلالد خبيث، يتلذذ بتعذيب الناس.



شادي بن جديد

قال لي: «أَمْ يُعْجِبُكُمْ الشاذلي؟» ثم جرَّدني من ملابسي وأمرني بأن ألبس لباسا خاصا بالذين يريدون تعذيبهم، وهو لباس يشبه بزّة الشغل وكانت في غاية الوسخ والتنانة وكانت ملطخة بدماء الذين عذبوا من قبلي — من الشباب المؤمن في الغالب والله أعلم. ولا يستبعد أن يكون قد لبسها مئات ولم تُغسل ولا مرة واحدة!

أدخلوني زنزانة منفردة يسودها ظلام دامس، لا يُرى فيها شيء حتى الجدران. فتحوها وأغلقوها بضجّة تصكّ الآذان. شعرت كأنني في قبر، وقلت: «إنا لله وإنا إليه راجعون.» واستعدت بالله من الشيطان الرجيم، وصليت ركعتين وبكيت وأنا أدعو الله بالتشبيت وأن يعينني على الشيطان الذي يسعى إلى تخويف المؤمنين. وذكرت قول الله تعالى: (إنما ذلكم الشيطان يخوِّف أوليائه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين.) (آل عمران: 175)

وعادوا بعد لحظة قصيرة ورموا إليّ بقطعة خبز يابس وجاؤوا بقصعة فيها ماء ساخن مالح فيه حشيش مُقَطَّعة سمّوه «بُوَيُون» [أي مرق]. أخرجوني مرة أخرى وأعطوني لوحة سوداء كُتِب عليها رقم الأمر بحبسي أخذتها بين يدي ورفعتها قليلا كما يفعل الأطفال في السنة الأولى. ثم أخذوا مني صورة للوجه وصورة جانبية.

ورأيت وجهي في المرآة فدهشت. لقد صرت كالمجنون الذي فرّ من مستشفى بِجْوانْفِيْلٍ للمجانين! كنت أشعث، وأغبر، وعلى وجهي قمل، وعيناى منتفختان، وعرفت أنّ أيّاماً شديدة تنتظرني والله أعلم!

أعادوني إلى الزنزانة وأنا أسمع كلاماً قدراً لم يسبق أن سمعته. تيممت بغبار الزنزانة واصلت صلاة المغرب والعشاء بصوت مسموع فجاء أحد الحراس وضرب الباب بعصاه وهو يقول: «أقرّ في قلبك!» أي اقرأ بصوت خافت. ونطق حرف القاف وكأنه «ف»، فبينت من لهجته أنه واحد من شياطين الغرب الجزائري!

وفي ذلك المساء، جاء أحد الحراس وأخذني إلى الطابق العلوي وهناك بدأ التحقيق المصحوب بالتعذيب. وكان يسألني شخص يشبه الشيطان، ذو شارب أحمر. وفجأة صفعني شيطان آخر كان يقف خلفي، ضرب بقوة أذني اليمنى فصرت كأني أصمّ وصرت أسمع دويّاً كدويّ التحلٍ وقد خفّ سمعي منذ ذلك الوقت.

ثم جردوني من لباسي فأصبحت عارياً تماماً وكانوا يحملون هراوات كهربائية طويلة في رأس كل واحدة منها حديدة يخرج منها التيار الكهربائي إذا ضغطوا على زرّ في مقدمتها. كانوا يضربونني ويخزّونني بالكهرباء حتى في المواضع التي يُستحى من ذكرها وأنا أترجّأهم أن يكفوا ولكن قلوبهم لم تكن تعرف معنى الرحمة. كانت أقسى من الصخر والجلمد!

ثم قيدوا يديّ من ورائي بقيد حديديّ (menottes) بشدة وقسوة وعنّف، وأخذوني إلى غرفة مجاورة وطرحوني على البلاط البارد، وقيدوا رجليّ بقيد حديديّ بإحكام وقسوة، وصاروا يطرحون عليّ أسئلة عن أشخاص لا أعرفهم ولم أرهم طوال حياتي. ثم جاؤوا بدلوّ كبير فيه ماء وسخّ ووضّعوا الشيفون (النشاف) الذي تمسح به الأرض على وجهي ومسكوه من طرفيه بشدة وصاروا يصبّون عليه الماء الوسخ فشعرت بما يشعر به الغريق في البحر، اللّجّي الذي يغشاه موجّ من فوقه موج من فوقه سحاب! إلا أنّ الفرق بين الغريق وبينني هو أنّ الغريق بإمكانه تحريك رجله ويديه وأما أنا فقد كنت مقيداً من رجليّ ويديّ ولا استطع فكّكاً.

كرّروا ذلك عدة مرات حتى أحسستُ بالإغماء وانتفخ بطني فوضعوا أرجلهم النجسة فوقه. كنت أحس أنني انتقلت من عالم الأحياء إلى عالم الأموات فصرت أقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمداً رسول الله!» ثم فكّوا القيود وألبسوني البزة الملطخة بالدم وهددوني بفعل الفاحشة بي وبأهلي والعياذ بالله.

أعادوني إلى الزنانة التي كانت مضاءة بنور قوي جداً يؤذي العينين والمخ والقلب. وبعد لحظات أعطوني مُوسَ جِلافةٍ وَسِخٍ ومملوء شعرا وأجبروني على حلق لحيتي والعسكري بجاني يقول: «أَغْصَبْ وَلَا نَهْرَسَلْكَ رَاسَكَ!» أي أسرع وإلا هَشَمْتُ رَأْسَكَ! وكنت خائفاً إلى درجة أنني أحلق بعض المواضع وأترك أخرى! وكنت أطلب الخروج إلى المراض فيمنعوني فأصبت بشتى أمراض البطن: احتباس تارة وإسهال تارة أخرى ومغص شديد. وإذا سمحوا بذلك فإنهم يقفون يتفرجون على السجين وهو يقضي حاجته ويقولون له: «أسرع، أسرع يا ... كفى ... كفى من ...» والمراحيض ليست لها أبواب، ولا يكفون من الشتم والكلام الفاحش وهم يسوقون السجين إلى زنانه! ولاحظت أنّ السجناء كانوا من المؤمنين لأنني سمعتهم يتلون كتاب الله إذا غفل عنهم الحراس الحاقدين.

بقيت على تلك الحال شهراً كاملاً.

وفي صبيحة يوم من الأيام، أعادوا إلي ملابسني وقال ليّ أحد الحراس: «إنهم سوف يطلقون سراحك!» فبكيت يومها من الفرح وصدّقتة غير أنني كنت واهماً. فقد عصبوا عينيّ بعصابة سوداء وقيدوني، يداي وراء ظهري، وأصعدوني في سيارة خاصة بالسجناء مع شاب عرفت فيما بعد أنّ اسمه محفوظ. فمنعونا من الكلام ووضعوا على وجهي «شكارة» أي كيس مصنوع من «خيشة» فكِدْتُ أحتنقُ بعد نصف ساعة من السّير. ومما زاد من مصيبي أنهم أجلسوني على مقعد وظهري إلى أعمدة خشبية، ونظراً لسرعة السيارة الجنونية فإنّ ظهري كان يتلقى الضربات تلو الأخرى لأنني كنت لا استطع أن أمسك بيديّ نظراً للقيد الذي فيهما. وكاد ظهري أن يتهشم وأنا أعاني إلى اليوم من تلك الآلام.

وبعد رحلةٍ خلّتُ أنّها استمرت أعواماً، وصَلْتُ السيارة إلى المحكمة العسكرية بالبليدة، «مدينة الورد»! فأدخلت زنانة باردة وسخة مملوءة بالقمل والحشرات وبقيت فيها إلى نهاية يناير 1985. ومُنِعْتُ من الكلام والقراءة والكتابة، وأخذوا حزامي وساعتي، وأخذوا من بعض الشباب المصاحف التي كانت معهم؛ سمعت ذلك وأنا في الزنانة. وكان الشتم والبصاق والكلام الفاحش والتهديد هو زادي اليومي! تورّمت قدمائي وأصبت بعدة أمراض منها القوباء والبواسير. وكنت لا أكف عن الحكّ حتى دميّ جسمي. وأصبح شعري طويلاً وكذلك لحيتي ووجد القمل راحته فيها.

وكانوا أحياناً يتركون المصباح ذي النور القوي مضاءً طول الليل وإذا طلبت منهم إطفاءه كانوا يقولون: «هل تظن أنك في التوتيز [أي الفندق]؟»

## 8.2. علي فوزي ربيعين (1985 م)

المصدر: تنسيقية أبناء الشهداء، الشهداء: كفى تلاعبا، مجلة مستنسخة، 1989.

ربيعين علي فوزي ابن شهيد. أنشأ سنة 1985 بصحبة عدد من أبناء الشهداء جمعية أبناء وبنات الشهداء تحت اسم «عهد 54» أي عهد ثورة نوفمبر 1954 م. تقدّموا إلى مقر ولاية العاصمة بطلب اعتماد بتاريخ 2 فبراير 1985. وفي يوم 5 يوليو من نفس السنة، وهو يوم ذكرى الاستقلال الوطني، قرر أبناء الشهداء وضع باقة من الزهور على قبور آباءهم الذين سقطوا في ميدان الشرف، وذلك بمعزل عن الاحتفالات الرسمية، فتم إلقاء القبض على قرابة 200 منهم، من ضمنهم أربعة أرامل شهداء. كان السيد ربيعين ضمن ضحايا القمع هؤلاء، ووُجّهت إليه وإلى آخرين تهمة المساس بسيادة الدولة، وكتابة وتوزيع منشورات، وتشكيل جماعة غير مشروعة وتجمهر غير مسلح. فحكم عليه من قبل محكمة الاستثناء بالمدينة (التي تسمى «محكمة أمن الدولة») بثلاث سنوات سجن نافذة وغرامة قدرها 5000 دينار جزائري. فيما يلي مقاطع من جلسة استماع محكمة أمن الدولة بالمدينة لعلي فوزي ربيعين يوم 15 ديسمبر 1985.

أنا جد مسرور اليوم بوقوفي أمام محكمة أمن الدولة، لأني ولأول مرة منذ ثلاث وعشرين سنة استطع الآن أن أتكلم.

تم اعتقالني سنة 1983 من قبل الأمن العسكري، اختطفني رجال من الأمن العسكري من مقر سكنائي. نقلوني إلى بوزريعة وقناع على رأسي ويديّ مقيدتان بأصفاد خلف ظهري. بعد وصولنا إلى مقرهم نزعوا القناع عن وجهي، فوجدت نفسي ساعتها داخل غرفة مظلمة، ثم اقتادوني عبر أروقة من المرايا (متاهة) في طريقنا إلى غرفة أخرى حيث كان شخصان بانتظارني. نزعوا ثيابي وتركوني عاريا، ثم لفوا حولي قميصاً على شكل بزة عمل، وأغلقوا عليّ داخل زنزانة انفرادية رقمها 16.

كانت الغرفة لا تزيد على المترين طولاً في متر واحد عرضاً، وكان هناك سرير مائل بزاوية قدرها 45 درجة تقريباً، وضعّ بشكل لا يستطيع معه المعتقل التمديد دون أن يسقط على الأرض. ظننت للوهلة الأولى أنّ أرجل السرير مكسورة، وبعد المعاينة توصلت إلى النتيجة أن شكله صمم قصداً لهذا الغرض بالتحديد.

قضيت شهراً تقريباً ببوزريعة. لم يحترموا بهذا المكان ولو القليل من الحياء في حق البشر، وكانت الإهانات أمراً يومياً. كنت أذهب لقضاء حاجتي مهرولاً، وأحياناً كانوا يمنعوننا من إنهاء قضاء حاجتنا ويجبروننا على الخروج مسرعين. كنت أكل تحت وابل من شتائم الحراس. في المساء كان محرماً علينا مطلقاً مناداة الحراس مهما كان السبب، حتى فيما

يخص الحاجات الأساسية الملحة: كان لدي قنينة بلاستيكية لهذا الغرض. لما يتملكني العطش، ما كان علي إلا انتظار الصباح. أتذكر إصاباتي المتكررة بالإسهال وقرحتي التي كانت تؤلمني. لم تكن تتوفر الزنزانة على أي منفذ للتهوية مما كان يصيبني بحالات اختناق داخل الزنزانة.

كانت حصص الاستنطاق تجري بحضور سبعة إلى ثمانية ضباط من الأمن العسكري الذين كانوا يحيطون بي. لم أكن استطع تحديد الجهة التي تأتي منها الضربات لكي كنت أشعر بألمها على جسدي وأميّز بين الرაკلات واللكمات والضربات بالعصا وبالأنبوب المطاطي. كانت هذه الحصص تجري بشكل يومي، واستمر هذا الجحيم من 23 سبتمبر إلى 29 أكتوبر 1983. كانوا كل يومين يبقوني مستيقظاً طيلة الليلة إلى ساعة وصول ضباط الأمن العسكري ويعاودون الاستنطاق حتى المساء. لما كنت أبقى مستيقظاً، كانوا يتركونني عاري الجسد، جالسا على كرسي وسط الغرفة وأنا محروس من طرف عسكريين. كان محرماً عليّ التحدث أو النوم. كان الحراس يتناوبون كل ساعتين تقريبا.

عند اقتراب نهاية مقامي عندهم، قدّموا إلي وثيقة تعاهد شرف على المعاملة الطيبة أثناء إقامتي من أجل الإمضاء. يوم 5 يوليو 1985، نفس الجلادين استنطقوني مجدداً بصفة متواصلة طيلة أربعة أيام. عزلوني في بداية الأمر عن جميع رفاقي أثناء كل الفترة التي قضيتها بمحافظة الشرطة المركزية بالعاصمة، وهددوني بتكرار ما لحق بي سنة 1983 ببوزريعة وأزيد. وقالوا لي: «على كل حال لا مفر من إمضاء المحضر كما فعلت في الماضي في مقرنا.» كما هددوني باعتقال أفراد عائلتي في بوزريعة مثلما فعلوا من قبل، في سنة 1983، مع أختي واثنين من أبناء عمومي. ثم جاءوا بمحضر الشرطة وأرغموني على إمضائه.

إنّ مشاركتي في إنشاء جمعية «عهد 54» لأبناء الشهداء لولاية العاصمة هي السبب الرئيسي لتكالبهم عليّ، وزعموا أنّ اعتقالني يوم 5 يوليو 1985 كان سببه الاستخفاف الذي قابلت به عفو الدولة وخلطي بين عفوها وضعفها. فمن وجهة نظر الدولة كنت في «وضع الإفراج المؤقت».

إني اعتبرُ مشاركتي في هذه الجمعية دفاعاً عن ذاكرة الشهداء والمبادئ الأساسية التي ضحوا من أجلها، والمبادئ التي تم خيانتها وتلطيخها. فاغتالوا كريم بلقاسم ومحمد خيدر باسم الشهداء، وعدّبو الأبرياء باسم الشهداء، وشيّد البيوت باسم الشهداء. [...]

قررنا اليوم التكفل بأنفسنا، لأننا تعرّضنا نحن وأمهاتنا للكثير من الكذب والاحتقار ولطخوا كرامتنا، وأصبحنا بضاعة يستهلكها النظام للتظاهر بصورة أنيقة. فأحياناً توزّع البيوت على شاشات التلفزة في صالح أرامل، وأحياناً أخرى تنقل الصحف خبر توزيع رخص تاكسي، فأصبحنا مجرد متسولين. فأين حقوقنا؟

لهذا، قررنا أخذ الكلمة وإعادة الحقيقة إلى نصابها، نقولها اليوم بصوت عال، كل مبادئ نوفمبر تمت خيانتها، دون استثناء.

انطلاقاً من هذه المواقف، رمونا بنعت «المخربين الذين يصبون إلى قلب نظام الحكم، والانقلابيين». في الواقع الانقلابيون جد معروفون: جماعة بومدين سنة 1965 والزييري سنة 1967. هؤلاء قاموا بانقلاباتهم على ظهر الدبابات والمدافع وليس بأكاليل الزهور.

زيادة على هذا، إنه من حقنا المطلق الاحتفال بذكرى آبائنا، بيوم الخامس من يوليو، كما هو حق كل مواطن جزائري، دون استثناء.

لقد أنشئت جمعيات أخرى مؤخرًا بمباركة السلطة، إذن ما الذي تخشاه هذه السلطة؟ هل خشيتها نابعة من الجمعيات أم من أبناء الشهداء؟

فليقولوا لنا صراحة وبصفة رسمية أننا نعيش في دولة تسيّرها مصالح الشرطة ومصالح القمع. ليس هناك أيّ حجل في الاعتراف بذلك، العديد من الدول قد سبقونا إلى ذلك. وليتم تقسيمنا إلى فئتين، فئة تقبل هذا الوضع القائم ومن ثمّ يمكنها العيش "طبيعياً"، أما الفئة التي ترفض ذلك فليدفعوا بها مباشرة نحو السجون!

يكون الوضع عندها أكثر وضوحاً وجد بسيطاً، ونوفر عندئذ الوقت الثمين ونتفادى حيك الملفات لمحكمة أمن الدولة.

لست خائفاً من تعذيبكم ولا من سجونكم، إذا كان ذلك هو الثمن الواجب دفعه مقابل حق التفكير والتعبير والاجتماع الحر، فأنا مستعد لدفعه. سندفعه دون تردّد، قد سبقنا آباؤنا في هذا الطريق.

لقد ولدت حراً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، وسأبقى كذلك.

### 3. نظرة عن التعذيب إبّان انتفاضة أكتوبر 1988

إنّ قمع انتفاضة أكتوبر 1988 تعد أكبر عملية قمع منذ الاستقلال، خلّفت مئات القتلى وآلاف المعتقلين. في بدايتها استُعمل التعذيب لانتزاع المعلومات ولكن سرعان ما تحوّل توظيفه للعقاب وإرهاب كل المجتمع. وقد أحصيت عدة مراكز للتعذيب منها مدرسة الشرطة بشاطوناف وثكنات المضليين بسيدي فرج ولبيروز، ومركز الأمن العسكري ببوزريعة، والدرك الوطني ببوفاريك، ومركز الشرطة بالخميس. كما ورد في شهادات أخرى أنّ التعذيب جرى في ثكنات وفيلات ومآرب سيارات.



أكتوبر 1988. دبابات الجيش تتجتاح شوارع المدن لقمع الانتفاضة.

كما تمّ إحصاء عدة أساليب للتعذيب منها: العقوبات الجسدية، الضرب بمقمعات وبواسطة السلاح الأبيض، الخنق في المغطس وبالتجريح القسري للسوائل والمواد الضارة (بول، ماء مستعمل، مسحوق الزجاج)، الصعق الكهربائي، الحرق بالسجارة وغيرها، الاغتصاب بالقارورات ومقابض الفؤوس، والاغتصاب الجنسي، والتعذيب الذهني. وقد سُجّلت عدة وفيات تحت التعذيب من بينهم أطفال.

وبعد إدانات وردود أفعال وطنية ودولية قوية، تبلورت حركة وطنية لمناهضة التعذيب غير أنّ مفعولها نفذ بسرعة. ففي سبتمبر 1990 نشط الجلادون من جديد عقب هروب 60 سجيناً من سجن البليدة من بينهم أعضاء من الحركة الإسلامية، فلما أعيد القبض عليهم بعد عدة أيام تعرضوا كلهم للتعذيب. وفي أكتوبر من نفس السنة، وعقب مظاهرات شعبية بمدينة تنس، اعتُقل عشرات الأشخاص وتعرضوا للمعاملة السيئة والمهينة بالمركز الرئيسي للشرطة بوسط مدينة تنس.

وفي ما يلي تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وشهادات مختارة عن التعذيب إبّان قمع انتفاضة أكتوبر 1988 م.



### 1.3. تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

المصدر: فريديريك فريتشتر، «تندد إحدى رابطات حقوق الإنسان بالتعذيب المنظم أثناء أحداث أكتوبر»، لوموند، 18 نوفمبر 1988.

نشرت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، التي يترأسها الأستاذ ميلود الإبراهيمي، يوم الأربعاء 16 نوفمبر 1988، أثناء ندوة صحفية حضرها المحامي الفرنسي جاك فرجاس، تقارير لجان التحقيق التابعة لها حول «انتهاكات حقوق الإنسان»، و«انحرافات وتحييز الإعلام» تجاه الأحداث الدامية لشهر أكتوبر الماضي. وقدمت الرابطة من خلال مئتين وثمانية وعشرين شهادة جمعتها دلائل دامغة وشهادات مفحمة. لم تنشر الرابطة أية أرقام ولكنها قدرت أنّ العدد الرسمي - مائة وواحد وستون قتيلًا - الذي أعلنه وزير الداخلية هو أقلّ من العدد الحقيقي.

حسب رئيس اللجنة الغربية للرابطة، المحامي الأستاذ ماحي قوادني، فإنّ الاعتقالات تمت بصفة «غير قانونية صارخة، وبتعسف مطلق»، وغالبا ما تمت خارج الأوقات القانونية من طرف أشخاص لم يكشفوا عن هويتهم ولا وظيفتهم كانوا مصحوبين أحيانا بأناس مدنيين، بالخصوص التجار الذين تعرّضت محلاتهم إلى النهب. كما أوقف العديد من الأشخاص من باب وقائي بسبب آراءهم، وذلك قبل اندلاع المياع الشعبي.

لقد تمّت عمليات التوقيف والتفتيش بدون إذن من القضاء، وحجزت أثناءها جوازات السفر والبحوث الجامعية دون إذن من القضاء. وتعرّض أقارب الموقوفين إلى الإساءة كلما حاولوا التدخل أو الاستفسار عن ذويهم. وأكدت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أنّ مسؤولي الأمن لم يترددوا عن اغتنام الأحداث لتصفية حساباتهم، وقالت: «قد ظهر هذا السلوك الخطير وغير المسؤول بمدينة تيارت بالغرب الجزائري أين سقط أحد عشر قتيلًا، ودام إلى آخر شهر أكتوبر.» ويذكر الأستاذ قوادني أنّ مسؤول الأمن بمدينة تيارت أُقيل من منصبه مؤخرًا، وفسر المحامي ذلك بأنه «عقاب».

إنّ الأشخاص الموقوفين «جُمعوا داخل الملاعب والميادين الرياضية في وهران قبل فرزهم» وتوجيههم إلى معتقلات «غير مناسبة» مثل الثكنات والمخيمات العسكرية، وقال الأستاذ قوادني أنّها أماكن «مجهولة يصفها الناس بأنها تابعة لبعض المصالح». وورد في التقرير أنّ «في مثل هذه الظروف لم يتلق الجرحى العلاج المناسب»، خاصة ببلدة حجوط غرب العاصمة حيث «لم ينقل خمسة جرحى رميا بالرصاص إلى المستشفى إلاّ بعد اثني عشر يوما.» وإشارة إلى ممارسة التعذيب قال الأستاذ قوادني: «لا توجد كلمات كافية

للتنديد بما وقع.» وورد أن ممارسة التعذيب كانت منظّمة ومن صنع مختلف مصالح الأمن المدنية منها أو العسكرية. وأضاف المحامي: «لا تُطاق قراءة بعض الشهادات.» وأثبت أيضا أنه في أماكن مختلفة جرت عمليات التعذيب بحضور مسؤولين مدنيين، وخصّ بالذكر رئيس دائرة بوفاريك.

#### المغتس و«الجيجان»

استنادا إلى شهادات الضحايا عرضت الرابطة قائمة طويلة مروعة لأساليب التعذيب منها «التعذيب الجسدي، والضرب بالهراوات وبوسائل أخرى، والضرب والجرح بالسلاح الأبيض، وإرغام المعتقلين على خلع ملابسهم وإجبارهم على الزحف فوق أرض مملوءة بالحصى وبقايا الزجاج (مثلما حدث بالمخيم العسكري الكائن بسيدي فرج قرب العاصمة)، والتعذيب بالخنق في المغتس، والتعذيب بـ«الجيجان» حيث توضع الأسلاك الكهربائية على كل أجزاء البدن، وإدخال أشياء في دبر الضحية مثل الزجاجات وحتى أعمدة المكناس (كما حدث في مقر الدرك ببوفاريك)، والحرق بواسطة السجائر، وتبليغ قسري لسوائل مختلفة ومواد سامة وبول ومياه وسخة.» وأكد الأستاذ قوادني أنّ أطباء وممرضين ساعدوا الجلادين في ممارسة التعذيب في مراكز مختلفة.

وأضاف الأستاذ قوادني قائلاً: «سقط الأموات بطرق عنيفة في الشوارع، ومن شرفات النوافذ والبيوت.» كما أوضح أن الرمي بالرصاص كان - حسب الشهادات - «متعمدا بغرض القتل مثلما وقع في الحراش، وبالفور وبوزريعة والشراقة (قرب العاصمة) والبليدة وسيدي لخضر وعين الدفلة.» وذكرت الرابطة أن «ملاحظات الأطباء تُبرِّز استعمال رصاصات مُتَفَجِّرة.»

وأشارت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أيضا إلى وقوع أكثر من اثني عشر إخفاء قسري حصل في الجزائر العاصمة. وأوضح الأستاذ قوادني أن هؤلاء المفقودين «هم أشخاص اختطفوا أثناء الأحداث ولم يظهروا إلى الآن.» وأضاف أنه قام بتحريّات شتى، منها الاستفسار لدى مصالح الحالة المدنية في البلديات لكن دون جدوى. ولم تنج حسب المحامي المؤسسة القضائية من «فراغ مؤسّساتي» ويقول التقرير أنّ الدولة كانت في حالة «غاب فيها القانون لمدة 48 ساعة على الأقل»، كما خصّ بالذكر محاكم عين الدفلة وروبية حيث «أصدرت أحكام شبه سرية أعلن عنها ليلا في جلسات مغلقة.» ولاحظت الرابطة أنّ «سبعة وعشرين شخصا أحيلوا على المحكمة العسكرية بالبليدة، وما زالوا مسجونين هناك» برغم التعليمات الرئاسية الصارمة التي تأمر بالإفراج عن الأشخاص الموقّفين خلال الأحداث.

كما طالبت الرابطة في خلاصة تقريرها بـ«إنشاء لجنة تحقيق وطنية»، وبـ«نشر القائمة المفصلة الكاملة والدقيقة للجرحى والقتلى والمفقودين». كما طالبت بمتابعة المسؤولين عن هذه الجرائم قضائياً ونادت بتشكيل «مفتشية عامة لمصالح الأمن» لمراقبة الشرطة والأمن العسكري. وأعلنت أيضاً أنها ستشكل من نفسها «طرفاً مدنياً في كل الإجراءات القضائية التي يمكن الشروع فيها».

وفي تقرير آخر لاحظت الرابطة أنّ «التضليل الإعلامي الذي ساد الصحافة الجزائرية» أثناء أحداث أكتوبر سببه «العوائق التي واجهها الصحفيون في مهنتهم منذ الاستقلال، منها الإهانة، والقمع المهني والبوليسي، والقوائم السوداء، وفتح السجلات المخبرانية، والمنع من الكتابة، والتحويلات التعسفية، وتحريف النصوص المكتوبة، والوشاية المنظمة قانونياً، وتحريف مقاصد النصوص والرقابة المنظمة». وبناء على ذلك طالبت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بـ«إلغاء قانون الإعلام في أقرب الآجال» وتشكيل «مجلس أعلى للإعلام تشرف عليه شخصيات مستقلة وموثوق بها».

### 2.3. الشهادات

#### 1.2.3. نور الدين خلوط

المصدر: صلاح الدين سيدهم، أرشيف خاص عن وضع حقوق الإنسان في الجزائر 1988-2001؛ جريدة لوماتان، 5 أكتوبر 2000.

نور الدين خلوط، المدعو «رأس الكابوس» ميكانيكي سابق. هو اليوم بطّال وأب لطفل، يقطن بحي شعبي بباب الوادي. أتمته الشرطة أثناء أحداث 5 أكتوبر، بنهب محلات تجارية بالحي، فاعتقلته وعذبه عذاباً وحشياً. قدمه الدكتور ص. د. سيدهم وزميله الدكتور ب. لقمان يوم 26 نوفمبر 1988 إلى لجنة العفو الدولية. وفي ما يلي شهادته.

يومان بعد خطاب الشاذلي، أي يوم 12 أكتوبر 1988، اقتحم عدد من رجال الشرطة مقر سكنائي بحي باب الواد، القريب من ساحة «الساعات الثلاث». كانوا مسلحين برشاشات. أصاب زوجتي وطفلي الصغير ذعر وهلع عند رؤية هؤلاء الرجال المدججين بالسلاح وهم يقتحمون بيتنا بعنف. وضعوا الأصفاد بيديّ وأنزلوني أسفل الشارع على مرأى الجيران، ثم رموني داخل سيارتهم من نوع بيجو عائلية 504.

أجهت السيارة صوب محافظة الشرطة المركزية بالعاصمة. بعد وصولنا، شدني أحدهم من طوق قميصي ودفعني داخل مقر المحافظة. كان شرطي آخر يتبعنا فوجّه إليّ ضربة

عيفة في الظهر وعلى الكتف بعقب البندقية مما كتم أنفاسي. ثم انمالت عليّ اللكمات والراكلات والشتائم. داخل المحافظة، كان الجميع ينظر إلي بدهشة وكأني آل كبون (رئيس المافيا).

فوراً بعد وصولي، دخل رجال الشرطة في صميم الموضوع. كان معصميّ مقيدين، وطوّقوني بحبل حول جسدي كله حتى أصبحت كقطعة نفاق تماماً. اتهموني بنهب وتخريب محلات تجارية بباب الوادي، ففندت كل الاتهامات، مما جعل أحدهم يوجه إليّ سيلاً من اللكمات على الوجه. بدأ فمي ينزف، وبصقت عقب ذلك عدداً من أسناني التي تكسّرت بفعل تلك اللكمات. ثم فكوا عني الحبل ونزعوا سروالي رغم مقاومتي الشديدة. تعاون على ذلك عدد كبير من الشرطة.

ثم بدؤوا يتسلّون وهم يحرقون عضوي التناسلي. كان ذلك يُحدث ألماً مرعباً. ثم نقلوني بجانب طاولة وفتحوا أحد الأدراج، فأخذ أحد الجلادين قضيباً وأدخله في الدرج ثم أغلق الدرج بعنف. صرخت عندها من شدة الألم وظننت أن قضيباً قد قُص. كان الدم يتدفق بغزارة، فتلطخت بالدم أطرافني السفلى، ووقعت بقع واسعة من الدم على الأرض، وعند رؤية مشهد نزيف الدماء جُنّ الجلادون وبدؤوا يتساءلون فيما بينهم، ثم قرروا نقلني إلى مصحة «لي غليسين» التابعة للشرطة. فألبسوني بسرعة سروالي وألقوا بي مجدداً داخل السيارة. كنت أتلوى من شدة الألم. كان الألم رهيباً وفضيحاً.

بالمصحة، راح الأطباء يتحدثون فيما بينهم غير أنني لم أفهم أيّ شيء. كان يبدو عليهم نوع من الارتباك، وكأنّ الأمر يتجاوز قدراتهم. ثم توجه إليّ أحدهم بالقول: «سننقلك إلى مستشفى عين النعجة، الأمر جد خطير.» لم يتوقف النزيف وبدأتُ أشعر بالدوار. كما أخذت ونبضات قلبي في الحفقان.

فحصوني بسرعة بالمستشفى العسكري، وسمعت الأطباء يتحدثون عن عملية جراحية وعن قاعة العمليات. جاء أحد الممرضين ووخزني في الذراع وأخذ عدة عينات من الدم، ثم وضعوني على عربة خاصة بالمرضى بعد أن نزعوا كافة ملابسني، وأخذوني إلى قاعة العمليات.

في يوم الغد صباحاً، استيقظت على سرير بالمستشفى وضمادة كبيرة على أعضائي التناسلية. لم يبرحني الألم، وتم تغيير الضمادات عدة مرات، كان قضيبني وخصيتي منتفختان، وكنت أتبول من خلال مسبار. مكثت بالمستشفى مدة عشرة أيام.

عند خروجي من المستشفى، نقلوني بإحدى القاعات داخل محافظة الشرطة تُستعمل كقاعة تمريض. حتى هناك لم يوفّرني رجال الشرطة عناء الاستنطاق رغم وهن حالي الصحية، وأنا طريح الفراش. كانوا يريدون مني الاعتراف بأشياء لم أقم بها. حبكوا محضر شرطة وطلبوا مني إمضاءه، غير أنني رفضت ذلك بشكل قاطع.

يوم 3 نوفمبر، في الساعات الأولى من المساء، جاءني أحد رجال الشرطة لإخباري بالاستعداد للخروج، وكأنّ شيئاً لم يكن. أوقفوني تعسفاً، وعذبوني وبتروا عضوي التناسلي ثمّ ها هم يتكرمون عليّ بالخروج.

المهم أنني كنت حرّاً. كان الوقت منتصف الليل، فمشيت كلّ المسافة من شارع عميروش إلى باب الوادي على الأقدام رغم حالي الصحية. استقبلي أهل الحي استقبال الأبطال، الشبان يصفقون، والنساء التي سمعن أصوات هؤلاء الشباب فتحن نوافذ منازلهن وبدأن يزرعدن بأصوات مدوية.

في الأيام التي تلت ذلك، قصصتُ معاناتي بمحافظه الشرطة المركزية للجميع. جاء بعض الأصدقاء بصحفيين من القناة الفرنسية الأولى كانوا أبدوا اهتماماً بقصيتي، فأطلعتهم عن كل شيء وكشفت لهم عن الجراح على مستوى أعضائي التناسلية والوصفات الطبية بالمستشفى.

أربعة أيام بعد ظهوري على شاشة التلفزة الفرنسية وما أحدث ذلك من صدمة على الكثير من المشاهدين، تم استدعائي من قبل المحافظة المركزية للشرطة. استقبلي محافظ المقاطعة شخصياً وناداني باسم «سي نور الدين». لم أعد ذلك «الحقير الذي نهب وخرب المحلات التجارية». سبحان الله، كيف يتغير الناس بشكل مذهل!

أخذ عليّ المحافظ شهادتي على شاشة «تي أف 1» الفرنسية في محاولة منه تلقيني درساً في الأخلاق، فقال أنّ المصاعب البيئية يجب أن تُحلّ داخلياً وليس للأجانب أن يتدخلوا في شؤوننا. ثمّ لتخويني قال أنه سيقدمني أمام المحكمة. وبالفعل نادى عليّ مساعديه وأمرهم بنقلي إلى محكمة الجزائر العاصمة. لم أتردد في نزع سروالي أمام القاضي الذي كان يصغي إليّ، فكشفت له على آثار التعذيب البشع الذي تعرّضت له، وقصصت عليه كل التفاصيل. كان يبدو عليه نوع من الحرج، وفي الأخير منحني الإفراج المؤقت.

إنّ المآسي التي تعرّضتُ لها جعلت مني رجلاً مشهوراً، فاتصلت بي العديد من قنوات التلفزيون الأجنبية. واستُضيفت للمشاركة في تجمّع حول التعذيب أقيم بجامعة باب الزوار وتطرقتُ يومها إلى التعذيب الذي تعرّضتُ له.

لم أرفض سوى مرة واحدة المشاركة، وكان ذلك في لقاء نظمته صحيفة تُدعى «الثورة الإفريقية» وحضره ضيوف عدة. فطلب مني الصحافي عدم التحدث عن قضية تعديبي ونصحني بالحديث عن حقوق الإنسان بصفة عامة، فنهضت من مكاني وغادرتُ القاعة.

لقد تم عزل الشرطيين الذين عذبوني، غير أنني عاجز على الاقتصاص منهما. ولما كنتُ في المستشفى زارتني عدة شخصيات منهم الوزير السابق لخطيري، ووعدوني كلهم بالمساعدة. فقالوا لي: «اعتبر ما وقع لك مجرد حادثة وسوف لا ينقصك شيء.» لكنهم نسوني وما زالت في نفس البؤس حتى يومنا هذا. ومما يزيد في حزني كونهم صَنَّفوا جرحي في سجل حادث عمل، فلا يمكنني الحصول على إعانة بصفتي ضحية أحداث أكتوبر.

وددت لو قتلوني، أو بتروا يدي أو رجلي، أو شلُّوا جسمي، ولم يخصوني. إني أعاني من اكتئاب وانحيار عصبي راجع، وأعيش حياة بائسة رغم كل ما عانيته، غير أنني لا أطالب إلاً ببيت وشغل لكسب قوت عائلتي. إننا نُدْفَعُ إلى الإرهاب ولكن لا أرغب في محاربة إخواني ولا في إيذاء أيّ شرطي. كل ما أريده هو حقي.

### 2.2.3. حكوم عدّات

المصدر: فيليب قرنجرو، جريدة ليبيراسيون، 23 نوفمبر 1988.

بعد توقيف شاب جزائري في شهر أكتوبر الماضي أثناء الأحداث، يروي مأساة اعتقاله داخل مراكز الأمن، والضرب والصدمات الكهربائية والاعتداء الجنسي الذي تعرّض له.

«أُنزِلْنَا إلى الطابق السفلي لمبنى المديرية العامّة للأمن الوطني بباب الوادي، المقابلة لثناوية الأمير عبد القادر، مع 200 شخص آخر أوقفوا في نفس اليوم (5 أكتوبر 1988). كان العسكر ينقلون جثّة هادمة عليها كدّمات في محمل ومغطاة بكفن مرمي فوقها بإهمال.» في تلك اللحظة فهم حكوم عدّات البالغ من العمر 20 سنة أنّه لن ينسى إلى الأبد...

في البداية مرّ رفقاؤه الواحد تلو الآخر إلى محنة «الدلو». حيث يُغمر الرأس في ماء غسيل الأواني، فكثير منهم اختنق وأغمي عليه. أمّا عدّات الذي يعاني من مرض الربو، فقد أصيب على الفور بأزمة تنفسية، ممّا عفاه من العنف البدني الشديد، لكنه لم ينج من الاعتداء الجنسي. فبعد أن عُزل في غرفة لوحده، قام العسكر باغتصابه ثلاث مرات متتالية ربع ساعة بين الواحدة والأخرى، أمّا أحدهم ففعل فيه «في حالة الوعي الكامل، أمّا الآخرون ففعلوا ذلك وكأتهما يمارسان شيئاً روتينياً». كما أرغموه هو وأشخاص آخرين

على «الجلوس» عراة على الزجاجات لساعات طويلة، حتى تورم دبره وكان يعاني من ألم «شديد».

لما عاد إلى الزنزانة المشتركة، كانت الصيحات وصراخ الألم «يأتي من كل مكان وفي كل وقت» غير أن هذه الأصوات لم تحرق الجدران السميكة لقاعة التعذيب الكبيرة التي فصلت إلى قسمين. كان حوالي مائتي معتقل مكدمين على الأرض وتحت الحراسة. فكان الجلادون يؤخذون الواحد تلو الآخر، أو مجموعات من ثلاثة أشخاص، إلى الجهة الأخرى ليعذبوهم هناك أمام أنظار السابقين واللاحقين المذعورة.

ذكر عدّات أنّ التعذيب كان يتمّ على مرأى المنسّقين: نقيب من الكموندوس وضابطان من الأمن العسكري.

كان عدّات يرى المعتدّبين يقفزون من ألم الـ«جيجان» وهي طريقة يُربط فيها المعتدّبون إلى كراسي خاصّة حيث تمسك أعناقهم، وأيديهم، وأعضاؤهم التناسلية بأسلاك تنقل تياراً كهربائياً. كما شاهد معتقلين يُضربون بالهراوات وبالركل لإرغامهم على الزحف عراة في الممر المليء بالزجاج المكسر. كان عدّات يغض نظره عن الحزّوز في أطراف المعتدّبين لإيقاف الكابوس.

«كان الجلادون بالزي العسكري يضربون البعض منّا لإزهاق دمنا، كما كانوا يعاملون البعض الآخر بقسوة شديدة غير أنّهم كانوا يحرصون على عدم ترك علامات التعذيب. لا أدري كيف كانوا يختارون الضحايا... لم يكن لهم أيّ منطق.»

وفي وصفه لأسلوب التعذيب بالسلم يقول عدّات أنّ رفاقه في الزنزانة - جميعهم رجال - كانوا يُربطون إلى سلم على ظهورهم، ثمّ كان الجلادون يتركون السلم فيسقط، وكانوا يكررون نفس العملية إلى ما لا نهاية.

تساءل عدّات فقال: «لماذا يعذبوننا؟ لا يبدو أنّ انتزاع المعلومات هو السبب الأساسي لتعدينا، وأظن أنّ قصدهم الأول كان تخويفنا. كل المعتدّبين مثلي أوقفوا عشوائياً في الشوارع أو في بيوتهم.»

وتعرّض العديد من الضحايا إلى تعذيب بسيط وشنيع بواسطة «الدرج» حيث يضع العسكريّون أعضاء الضحية التناسلية داخل الدرج ثمّ يغلقوه بقوة، فينجم عن ذلك ألم رهيب وفظيع.

بعد يومين من هذا الكابوس، أي يوم 7 أكتوبر 1988، استطاع أحد أصدقاء عدّات منذ الطفولة، وهو شرطي، إخراجه من مبنى المديرية العامّة للأمن الوطني. وبعد أسبوع أعاد له صديقه هذا كل أوراقه التي أخذت منه أثناء اعتقاله. بعد إخفاء نفسه لعدة أسابيع - إلى الآن ما زال الناس يُعتقلون يومياً - قرّر عدّات السفر إلى فرنسا رغم عدم وجود أيّ قريب له هناك. ومن حسن حظه أنه لم يوقف في المطار.

أدخل عدّات مستشفى سان لويز بباريس منذ أيام، فهو يعاني يومياً من نوبات عصبية ومن السُّهاد. «لما يجيّم الليل أعيش فصل توقيفي في نفسي من جديد. أتذكر أنني ذهبت من الجزائر العاصمة إلى باب الوادي لألتقي بصديقتي. وكنت يومها مرتدياً بدلة أنيقة وألبس سروالاً من نوع "جين" الذي هو لباس مشبوه فيه. أوقفني في الطريق مجموعة من "القبعات الزرق" ثمّ سألوني من أين أتيت. فلمّا أحببتهم أيّ قادم من براقي، انهلوا عليّ ضرباً بمؤخرة بنادقهم وقالوا لي: "أتيت هنا لبتّ الفوضى!" وكان ذلك بداية قصتي.»

### 3.2.3. عبد القادر زعباط

المصدر: صحيفة لومنتان، 5 أكتوبر 2000.

عُدّب عبد القادر زعباط، وهو بطل سابق في المصارعة، لمدة شهر أثناء القمع الذي تبع انتفاضة 1988. يقص في هذه الشهادة الآلام التي يتعذر نسيانها.

يعترف الرياضي فيقول: «لم نكن نتصور أننا سنتلقى رصاصات حية على أجسادنا، وهذا يحدث داخل بلدنا!» ويضيف: «كنا شباباً في سن الطيش والحماقات، كان عمري حينذاك أربعاً وعشرين سنة، وكنت مهياً لأحداث 5 أكتوبر. انصبّت طيلة أسبوعين نقاشات الشارع بصفة شبه حصرية حول هذا الموضوع. كان بعض الأشخاص مكلفون بهذا الأمر، أما أنا فكنّت أعلم أنّ الأقاويل تجلب معها الحقيقة كما يقال. إذا تظاهرنّا بذلك الشكل فالأمر يرجع إلى حنقنا على النظام. ألسنا ثمة أنظمة ظالمة؟»

تذكّر زعباط بكل دقة الأحداث التي جرت بالأبيار، فسرد باطراد: «لم نهاجم سوى بنايات الدولة. لم نمس أملاك القطاع الخاص. ومعنى ذلك أنّ الأمر كان يتسم بالفوضى ولا يحمل رسالة معينة. كنت قد ابتلعت عدداً كبيراً من الأقراص (مخدرات)، وكانت عمامة على رأسي على هيئة أهل الصحراء وكنت أرّتدي نظرات، فكنت اشعر وكأنني في عالم آخر، وفاقد الوعي، وكأنّ الوضع حرباً لأني كنت أرى حقاً الحرب. كانت الرصاصات الأولى التي أطلقت علينا غير مؤذية، لكن في ما بعد بدأ العساكر في تنفيذ مجزرتهم. بدأ الضحايا يتساقطون أمامي، أموات أو جرحى بعيداً عن منطلقهم. انشلت



أجساد بعض الشبان مزقتها رصاصات العسكر بشكل جعل الأطباء لا يقدرّون تحمل تلك المناظر. لماذا أطلقوا الرصاص؟ لماذا لم يلجؤوا إلى تفريق الحشد بطرق أخرى؟»

أحرق زعباط دبابتين باستعمال قنابل أخذها من الجنود، كما انتزع منهم بندقيتين كلاشنكوف ورشاش، فصرّح أنه كان يشعر حينها وكأنه سيد العالم. وبعد تفكير أرجع الأسلحة كي يتجنّب الملاحقات، ويقول: «بل فعلت أكثر حيث أني أنقذت عسكرياً اختطفه أربعة أشخاص من وسط دبابته وكانوا يهيمون بقتله. كان المسكين يصرخ ويعلن براءته، فتأثر الجمهور لذلك وأطلقوا سراحه. وأعادوا له سلاحه بعد أن كسروه.»

و يقول زعباط: «يوم السبت 7 أكتوبر، بينما كنت أهم بالفرار إلى مدينة وهران، لأنّ العاصمة كانت خالية ولم تعد تطاق نظراً للجو السائد آنذاك، طرقت الشرطة على الباب. جاء حوالي اثني عشر شخص على متن أربع سيارات، وأرادوا اعتقالي دون حتى التعريف بأنفسهم. كان ذلك أمراً معتاداً حينه. لم استسلم بسهولة. كان بعض العملاء بصحبتهم مقنّعين، وتمكنت من التعرف على بعضهم. عذبوني بمقر محافظة الشرطة طيلة شهر. كانوا يعتبروني قائد التمرد. فاستعملوا طريقة الخنق بالمنشفة والماء بشكل يومي، ومعها ضربات مستمرة بالعصا. كما قيّدوني بسلك حديدي على سلّم كانوا يتركونه يسقط إلى الأرض ورأسي إلى الأسفل. كانت فرق التعذيب تتناوب عليّ طيلة شهر بينما أنا معتقل بزناينة انفرادية. بعد ذلك قضيت شهراً آخر بسجن الحراش. عندما اعتقلوني كنت أزن 106 كلغ، فقدت منها 30 كلغ أثناء الاعتقال. ولما أفرجوا عني لم استطع طيلة ستة أشهر النوم سوى ملقياً على بطني، وكدت أجن. لم أهاجر إلى أوروبا ولم التحق بمعسكر الإرهاب الذي أعرف العديد من قادتهم، وذلك يرجع إلى زواجي، فكانت عائليّتي بمثابة الملجأ والتعويض عن تلك المحنة. صحيح أنّ تمردنا هذا فتح أعين الشعب وتمكّننا من الحصول على قسط من الحرية، لكنني أتساءل متى سيسقط هذا النظام الظالم، نظام "الحقرة".»

## 4.2.3. ساكن من عين البنيان

المصدر: عابد شارف، الجزائر 1988: شغب صبيان، دار النشر لافوميك، 1990، ص 157.

في ما يلي قصة أحد سكان عين البنيان الذي غُذّب على أيدي مجلادي الجمهورية بعد أن أوقف يوم 9 أكتوبر 1988.

بعد وصول الشاحنة الصغيرة إلى معسكر سيدي فرج، أمرونا بالنزول ونزع ملابسنا والبقاء بالجزء السفلي من اللباس الداخلي فقط. كان علينا الزحف على الحصى بينما المظليون يرشوننا بالماء وآخرون يضربوننا بأنايب مطاطية. كانوا يجرسوننا بالبنادق.



أكتوبر 1988 م، مقبرة العالية بالعاصمة. نحو ستين ضريح جديد وراء ضريح رضوان أمعوز، كلهم استشهدوا إثر المجازر التي اقترفتها «الجيش الوطني الشعبي».

عند قدوم الليل، بدؤوا مناداتنا بالأسماء، الواحد تلو الآخر، وفي كل مرة كنا نسمع الصراخ. كنت ارتعش. ولما حان دوري شدّني أحدهم من خصري وجرّني إلى قاعة التعذيب. أمروني بنزع القميص والسروال والوقوف قبالة الجدار. ثم بدؤوا يضربونني على الظهر بمقبض من خشب. كانوا يتوقفون من حين لآخر ثم يواصلون عملية الضرب المبرح. أدليت لهم بكل ما أرادوه من أجل أن يتوقفوا عن ذلك.

أرادوني أن أتهم أحد الأصدقاء بإحراق «المونوبري» (سوق من نوع المساحات الكبرى). أذعنت لذلك من جراء الألم فانقضوا عليه ضرباً. أمروه بإمضاء الأوراق، وبعدها أمروني بضرب صديقي كونه أحرق أملاك الدولة. بما أني كنت مجبراً على طاعتهم، ضربته برفق. لاحظ ذلك أحد "المدنيين" فتوجّه إليّ بالقول أنه ليس بهذا الشكل يتم الضرب، وأراني كيف يتم ذلك موجهاً ضربة إليّ. كانت الضربة بدرجة من الشدة أسقطتني أرضاً على ركبتيّ. انتشلتني من الأرض، ثم ضربني على اليد أكثر من عشر ضربات، ثم أمرني بإدخال إصبعي في شرج صديقي... ففعلت. ثم أمروه بفعل نفس الشيء معي. بعد ذلك أمرونا بلواط بعضنا البعض بالتناوب فامتثلنا من شدة الخوف. أمرونا بعدها بجلد بعضنا البعض، وفي كل مرة كان الشرطي يضربني بحذاء «الرنجرس» (حذاء عسكري غليظ) على الوجه كما أمّالوا على ب. بضربات بعقب البندقية و«الرنجرس».

#### 4. خلاصة

أبرز هذا النص بإيجاز بعض المعالم عن ممارسة التعذيب في الجزائر منذ الاستقلال وإلى ما قبل انقلاب يناير 1992. كل شهادة لها مضمونها الأليم الخاص وتفاصيلها وبيئاتها عن ممارسة التعذيب، غير أنّ الانطباع البارز من مجموع الشهادات هو أنّ التعذيب ممارسة متواصلة منذ الاستقلال بعمدٍ وقصدٍ وتنظيمٍ من طرف أعلى سلطات الدولة. كما يستفاد من هذه المجموعة من الشهادات أنّ التعذيب تطوّر تدريجياً من ممارسة محدودة تستهدف نخبة من المعارضين في بداية الاستقلال، إلى ممارسة أكثر فأكثر انتشاراً تستهدف شرائح عديدة من المجتمع بأقل فأقل تمييز. إنّ هذا التطوّر تزامن مع تدهور شرعية النظام وتوسّع نطاق الاحتجاج والمعارضة.

ليس هذا النص بتاريخ نموذجي لتجارب التعذيب التي عانى منها المجتمع الجزائري بل هو نداء لإنجاز هذا التاريخ وجمع الشهادات والبيّنات بشأن التعذيب إبان العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال.

ومما يؤكّد أهمية وإلحاح هذا الواجب هو كلام المسؤولين السياسيين والعمليّتين عن التعذيب الذين يعملون باستمرار لتدمير الذاكرة الاجتماعية ولتوظيف الصمت وفقدان الذاكرة حتى يتمكنوا من الهيمنة على الجزائر. فإذا تفحصنا ممارسة التعذيب أثناء انتفاضة أكتوبر 1988 م مثلاً، فإنّ كلامهم يكشف ذلك بوضوح. فعلى عكس ما تظهره الشهادات في الجزء الثالث من هذا النص، ما زال الجنرال لكحل عيّاظ ينفي أن المخابرات العسكرية تورّطت في التعذيب رغم مرور عقد كامل من الزمن، فيقول: «قلت لكم أن المديرية العامة للوقاية والأمن [اسم المخابرات العسكرية آنذاك] لم تتورّط في التعذيب أو في مركز سيدي فرج.»<sup>ت</sup> والجنرال لعربي بلخير يؤكّد من جهته: «الشيء الذي استطع تأكيده بخصوص التعذيب هو أن وحدات الجيش لم تمارسه قط.»<sup>ث</sup> أما الجنرال خالد نزار فينفي حتى حدوث التعذيب ويزعم أن ما حدث هو مجرد «معاملات سيئة أو عنف» فقط، كما قال: «لم تحدث المعاملات السيئة إلا في مكان واحد ولم تكن منظمة.»<sup>ج</sup> أما الهادي لحظيري، وزير الداخلية السابق، فهو يدّعي أن الشرطة لم تتورّط أبداً في التعذيب: «كانت هناك تجاوزات بالتأكيد لكن لا اعتقد أنّ الشرطة مارست التعذيب بنظام. [...] إني معروف بمعارضتي للتعذيب. [...] لم يُستعمل سرداب المديرية العامة للأمن الوطني كمركز للتعذيب أبداً. [...] ليست الشرطة بمدربة لهذا الغرض.»<sup>ح</sup> وإذا كان صحيحاً أن المخابرات والجيش والشرطة لم يمارسوا التعذيب، فإما أنّ كل الشهادات مصطنعة وكاذبة، وإما أنّ الجحّ هم الذين عدّبو الضحايا.

<sup>ت</sup> راجع استجواب لكحل عيّاظ في كتاب *Octobre, ils parlent*، دار النشر Le Matin، الجزائر 1988، ص. 127-134.

<sup>ث</sup> راجع استجواب لعربي بلخير في نفس المصدر، ص. 111-126.

<sup>ج</sup> راجع استجواب خالد نزار في نفس المصدر، ص. 111-126.

<sup>ح</sup> راجع استجواب الهادي لحظيري في نفس المصدر، ص. 97-110.

+

+

553

ممارسة التعذيب في الجزائر 1962-1991

إذن من المهم أن يتواصل جمع الشهادات وتشجيع الضحايا على الشهادة والمطالبة. كما هو مهم أن يؤسس برنامج بحث وطني شامل لإحصاء وتحقيق وتوثيق وتحليل وتبيين ممارسة التعذيب منذ الاستقلال، وذلك برعاية خاصة للمحاور التي أشرنا إليها في المقدمة.

+

+